الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح . ورقلة .

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

ألفاظ العدل والظلم في الربع الأول من القرآن الكريم

-دراسة صرفية دلالية-

مذكرة تخرج من متطلبات نيل شهادة ماستر في اللغة والأدب العربي تخصص لسانيات عربية

إشراف الأستاذ :

إبراهيم طبشي

إعداد الطالب (ة):

* نعيمة عبابسة

الموسم الجامعي:

2019-2018

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح . ورقلة .

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

ألفاظ العدل والظلم في الربع الأول من القرآن الكريم القرآن الكريم

-دراسة صرفية دلالية-

مذكرة تخرج من متطلبات نيل شهادة ماستر في اللغة والأدب العربي تخصص لسانيات عربية

إشراف الأستاذ :

إبراهيم طبشي

إعداد الطالب (ة):

* نعيمة عبابسة

الموسم الجامعي:

2019-2018

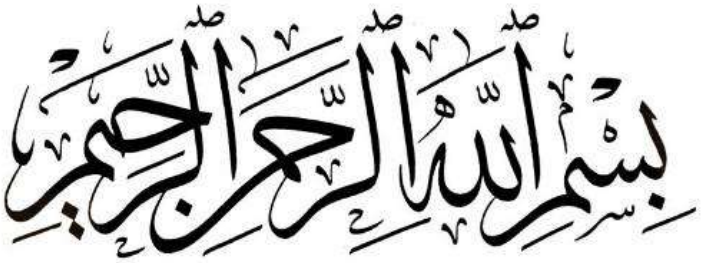

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

سورة التوبة الآية: 105

إهـــــــداء:

إلى روح والدي وجدي رحمهما الله وأسكنهما فسيح جناته

إلى نبع الحنان ومصدر الأمان والدتي حفظها الله ورعاها

إلى عائلتي إخوتي وأخواتي أهدي أرقى تحياتي

إلى زوجات إخوتي

إلى أبناء إخوتي خاصة بسمة، وبشرى، ورجاء وإيناس ولجين، وإسحاق وزبير.

إلى عمتي حفظها الله ورعاها وشفاها

إلى خالي وخالتي حفظهما الله ورعاهما

إلى كل الأساتذة خاصة الدكتور إبراهيم طبشي

إلى كل طلبة العلم وخاصة قسم اللغة والأدب العربي

شكر وعرفان:

قال الرسول صلى الله عليه وسلم من لا يشكر العبد لا يشكر الله

وتمثلاً لقول حبيبنا ورسولنا صلى الله عليه وسلم نتقدم بالشكر والعرفان لكل من أسهم في إنجاز هذا البحث، أشكر والدتي التي كانت دائما معي بدعائها، وأشكر إخوتي، وأخواتي فاطمة وياقوت، ويمينة وخضرة وخيرة، كما أشكر زميلاتي وصديقاتي وأخص بالذكر مباركة بن الشيخ، وصباح زيتوني، ونعيمة بن طبال، ونعيمة صيد، ونصيرة ميساوي، وأسماء كراكري.

والشكر موصول بأرقى التحايا وأجمل العبارات للأساتذة الذين علمونا أخلاقاً وعلماً، فكانوا لنا القدوة الحسنى وأخص بالذكر إسماعيل سيبوكر، ومسعود غريب، وبوبكر حسيني، وعبد الناصر مشري، وإلى خديجة عنيشل، ومباركة خمقاني فجزاهم الله خير الجزاء.

وأتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير للدكتور إبراهيم طبشي على وقوفه معنا وتشجيعه لنا منذ بداية المذكرة إلى نهايتها وتسديده لأخطائنا موصول بنصح وإرشاد فجعل الله ذلك في نهر ميزان حسناته يجري له بالخير إلى يوم الدين

وخير ما أختم به شكري أن الحمد لله الذي وفقنا لهذا وشرفنا في البحث في كتابه حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ملء السموات والأرض ...

مقدمـــــــة

مقدمة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه الطيبين ومن تبع هداهم إلى يوم الدين.

يتميز القرآن الكريم بأسلوبه المعجز في كل المستويات اللغوية: الصوتية، والصرفية والنحوية، والدلالية، ولذا جاءت الدراسات اللغوية لمعرفة كنهه، وكنوزه المكنونة، والوقوف على أسراره البيانية، وجاءت هذه الدراسات كذلك خدمةً للقرآن الكريم، ومحافظةً عليه من اللحنِ والزيغِ، وتبياناً لأحكامه الشرعية. ومن بين الدراسات التي أسهمت أيما إسهام في فهم القرآن الكريم وبيان مقاصده الشرعية الدراسات الصرفية وعلى رأسها دراسة الصيغ الصرفية للألفاظ، إذ إنه بفهم اللفظ يتم معرفة مقصد الآية الكريمة، فللصيغة الصرفية أثر في توجيه المعنى؛ وبمعرفة المعنى الخاص للصيغة الصرفية يتم تحديد المعنى العام للسياق ومن تم الحكم الشرعي.

وبناءً على هذا أردت البحث في القرآن الكريم ومعرفة أسراره البيانية عامة والصرفية خاصة، ومعرفة هذه الأسرار يتم بمعرفة آليات شرح الآية القرآنية وما يستخدمه المفسرون والشراح للوصول إلى المعنى الحقيقي. وللوصول لهذا المعنى المراد يجب البحث في الصيغ الصرفية ودلالاتها ومدى مناسبتها للسياق الواردة فيه.

والذي يدفع لإعمال العقل هو تلك الاختلافات الدلالية الموجودة بين التراكيب القرآنية والصيغ الصرفية، فمرة يستعمل القرآن الكريم المصدر، وتارة أخرى الفعل، كما يستعمل معبراً عن

قصة من القصص أو حدث من الأحداث اسم الفاعل أو اسم التفضيل... الخ، مما يؤدي إلى الرغبة في معرفة أسرار مناسبة اللفظة للسياق وتأثرها المعنوي به، ومن هنا كان اختياري لهذا الموضوع الموسوم بـ: " **ألفاظ العدل والظلم دراسة صرفية دلالية – الربع الأول من القرآن الكريم أنموذجاَ–** "

ويهدف هذا البحث للكشف عن معاني الصيغ الصرفية للفظتي العدل والظلم في سياقات مختلفة من الربع الأول من القرآن الكريم، وأسرار مناسبة الصيغ الصرفية للعدل والظلم للسياق الواردة فيه وتأثرها المعنوي به.

ومن هنا يطرح الموضوع إشكالية عامة تتمثل فيما يلي: ما الخفايا المعنوية، والنكت الصرفية المبتغاة في الاستعمال الرباني لألفاظ العدل والظلم في الربع الأول من القرآن الكريم؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية أسئلة فرعية:

1_ هل للصيغة الصرفية أثر معنوي في السياق ؟

2_ ما هو السبب الذي يؤدي للاختلاف في الحكم الشرعي عند استعمال صيغة الفعل بدلاً من الاسم مثلاً ؟

3_ هل يتغير معنى الصيغة الصرفية لأحدى اللفظتين من سياق لآخر ؟

وأما فرضيات هذا البحث فيمكن حصرها فيما يلي:

1_ للصيغة الصرفية أثر في المعنى.

2_ قد يكون الاختلاف الزمني سبباً في الحكم الشرعي عند استعمال صيغة الفعل بدلاً من صيغة الاسم.

وللإجابة عن التساؤلات المطروحة والتوصل إلى إثبات صحة الفرضيات أو تفنيدها تم وضع خطة البحث التالية:

ابتدأ البحث بمدخل تحدثنا فيه عن الجانب النظري للصيغ الصرفية والمشتقات وتعريف المصطلحات المتعلقة بالموضوع، وتلا المدخل فصلان، الفصل الأول هو ألفاظ العدل في الربع الأول من القرآن الكريم حيث تمت دراسة الآيات القرآنية الواردة فيها ألفاظ العدل بصيغها المختلفة وبيان دلالتها ومدى مناسبته للسياق، أما الفصل الثاني فهو ألفاظ الظلم في الربع الأول من القرآن الكريم وقد تم دراسة الآيات القرآنية الواردة فيها ألفاظ الظلم بصيغها المختلفة، وتم ختم البحث بالنتائج المتوصل إليها.

وفي دراستي لهذا البحث اتبعت المنهج الوصفي، المعتمد على التحليل إذ يتم تحليل الصيغة أو اللفظة القرآنية لمعرفة بعض أسرارها في السياق الواردة فيه، معتمدين في ذلك على أقوال المفسرين وعلماء النحو والصرف وآرائهم.

ومن الدراسات السابقة التي بحثت في هذا الموضوع نذكر:

1_ ألفاظ السمع في القرآن الكريم: رسالة ماجستير في اللغة العربية وآدابها، للطالب شكيب غازي بصري الحلفي، قام بدراسة ألفاظ السمع في القرآن الكريم دراسة لغوية، مركزاً على مستوى اللفظ الواحد، أو الألفاظ التي تنتمي لمجال دلالي موحد، واتبع الباحث المنهج

الوصفي الإحصائي في تتبع المجالات السياقية التي يوظف فيها ذلك اللفظ، وبيان تأثير الأبنية السياقية بالمستويات كلها.

2_ألفاظ الغفران في القرآن الكريم: رسالة ماجستير في اللغة العربية وآدابها، للطالبة سحر ناجي فاضل المشهدي، تحدثت في التمهيد عن المباحث اللغوية للباحثين اللغويين الأوائل وقامت بتقسيم بحثها لفصول: دراسة ألفاظ الغفران في القرآن الكريم صوتياً وصرفياً ونحوياً ودلالياً.

ويختلف بحثنا عن غيره أنه في دراسة صرفية دلالية، يركز على بيان مناسبة اللفظة للسياق الواردة فيه، حيث يتم تصنيف الدلالات الموجودة في الربع الأول من القرآن الكريم للفظي العدل والظلم، مع وضع آيات القرآن الكريم الواردة فيها ألفاظ العدل والظلم في الصنف الدلالي الذي تنتسب إليه.

وقد اعتمد هذا البحث على مجموعة من المصادر والمراجع من كتب التفسير واللغة من بينها: معاني القرآن للفراء، والكشاف للزمخشري، وروح المعاني للألوسي، والتحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، والأصول في النحو لابن السراج، وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب، والمزهر للسيوطي، والنحو الوافي لعباس حسن، ومعاني القرآن للسامرائي... وغيرها.

ويشرفني أخيراً بعد الحمد لله والثناء عليه أن أتقدم بالشكر والعرفان للأستاذ الفاضل المشرف الدكتور "**إبراهيم طبشي**" على المجهودات التي بذلها معنا في التصحيح والتصويب

والنصائح القيمة، وتسديد بحثنا فجزاه الله عنا خير الجزاء وجعل الله ذلك في ميزان حسناته كما أتوجه بأرقى عبارات الشكر والاحترام إلى أعضاء لجنة المناقشة لنصائحهم وتوجيهاتهم التي تسهم في تقييم هذا البحث وإكمال ما فيه من نقص، فجزاهم الله خير الجزاء وجعل الله ذلك في ميزان حسناتهم.

نعيمــة عبابســة.

15/ 06 / 2019 م

مدخل تأسيسي

مدخـل تأسيسي:

إن مجال علم الصرف هو دراسته لبنية الكلمة، ولكل بناء لغوي معنى خاص به فلكل زيادة في المبنى زيادة في المعنى فدل هذا على أن هناك علاقة بين الصيغ الصرفية والدلالة فلكل مشتق صرفي دلالة خاصة به، فتأخذ الدلالة بذلك حكمها تبعا للصيغة الصرفية.

تعريف الدلالة الصرفية: هي الدلالة التي تستمد معناها من الصيغ الصرفية وبنيتها فكذاب تختلف على (كاذب) في المعنى، لأن الأولى جاءت على صيغة المبالغة، وهي تزيد في معناها على كلمة (كاذب).[1]

وتتميز اللغة العربية عن سائر اللغات بجمالية الاشتقاق الذي يجعل ألفاظها تنتسب لعائلة واحدة، فلدينا كتب كاتب مكتوبا وكتابة وهذا مايعرف بالاشتقاق الصغير وهو المشهور في اللغة، كما يوجد أنواع أخرى كالاشتقاق الكبير والاشتقاق الأكبر والاشتقاق الكبار.

والاشتقاق هو الذي يسهم في ثراء اللغة العربية، وزيادة مفرداتها وتوسع معانيها، كما يسهم في قوتها وجمالها، ورسوخها عبر آلاف السنين وهذا هو الأهم.

تعريف الاشتقاق: ‹‹ الاشتقاق أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما من معنى ومادة أصلية وهيئة وتركيب لها؛ ليدل بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفا أو هيئة؛ كضارب من ضرب، وحذِرُ من حذِرَ ››[2]

[1]: ينظر: دلالة الألفاظ؛ إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3، ص: 47

[2]: المزهر؛ للسيوطي، شرحه وضبطه: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون، دار التراث، القاهرة، ط3، ج1، ص: 346

وتتصرف الكلمة الواحدة على عدة صيغ ومشتقات ينتج عنها دلالات مختلفة كما هو الحال في الاشتقاقات في القرآن الكريم، فتارة تجيء مصدرا وتارة أخرى تجيء فعلا، وتكون على صيغة اسم الفاعل وصيغة المبالغة له أو اسم المفعول، وكذلك على صيغة اسم التفضيل... وهكذا.

وقد جاء القرآن الكريم للفظة الواحدة بعدة صيغ ومشتقات، كما هو الحال للظلم ومشتقاته، فتجيء مرة بلفظ الظلم، وأخرى ظلموا يُظْلَمون، ومرة أخرى تجيء على صيغة ظالم، وظلام... وكل صيغة متخذة لها معنى معينا، وكذلك هو الحال للفظ العدل، فقد ورد في الربع الأول من القرآن الكريم على هذه الألفاظ: عدل والعدل، تعدلوا واعدلوا...الخ

وكون دراستنا صرفية دلالية نقوم بتعريف بعض المصطلحات الصرفية:

أولا: المصدر:

عرف العلماء المصدر عدة تعاريف فمنهم من عرفه على حسب دلالته ومعناه ‹‹ اسمٌ كسائر الأسماء، إلاّ أنّه معنى غير شخص. والأفعال مشتقةٌ منه وإنّما انفصلت عن المصادر بما تضمنت من معاني الأزمة الثلاثة بتصرفها.››[1]، وعرفه بعضهم على حسب عمله ‹‹ وهو الاسم الدال على الحدث، الجاري على الفعل، كـ‹‹ الضرب›› و‹‹ الإكرام››

[1] : الأصول في النحو؛ لابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3: 1418هـ – 1996م،ج1، ص: 159.

››.[1]، وعُرِفَ المصدر تعريف مقارنة مع المصادر الأخرى ‹‹‹‹ المصدر الأصلي››، وهو ما يدل على معنى مجرد، وليس مبدوءاً ‹‹ بميم›› زائدة، ولا مختوما بياء مشددة زائدة، بعدها تاء تأنيت مربوطة؛ ومن علْم- فهْم- تقدم- استضاءة- إبانة...››[2].

وما نستخلصه من هذه التعاريف أن المصدر جزء من الاسم؛ فكل مصدر هو اسم وليس كل اسم هو مصدر، وقوله: ‹‹...إلا أنه معنى غير شخص ››؛ أي ‹‹...مجردا من الزمن والشخص والمكان ››[3]، وهو يدل دلالة مطلقة مجرداً من الزمن والمكان والفاعلين...وغير ذلك، والمصدر أصل الاشتقاق، والمصدر دال على الحدث.

وقد عرف عباس حسن المصدر مقارناً إياه بالمصادر الأخرى كالمصدر الميمي في قوله ليس مبدوءا بميم، والمصدر الصناعي في قوله: ولا مختوما بياء مشددة زائدة، بعدها تاء تأنيت مربوطة.

فدل المصدر دلالة مطلقة على الحدث غير مرتبط بزمن لا مضيا، ولا آنيا ولا مستقبليا،غير مرتبط بفاعلين، وإن دلت قرينة المصدر على فاعلين، فلا يمكن أن يحدث حدث بدون فاعلين، فهو يدل على الحَدَثْ كونه حَدَثاً، وكان يسميه سيبويه بالحَدَثْ.

[1]: شرح قطر الندى وبل الصدى؛ جمال الدين بن هشام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط4: 2004م – 1425هـ، ص: 246.

[2]: النحو الوافي؛ عباس حسن، دار المعارف بمصر، ط3؛ ج3، ص: 181- 182.

[3] : أبنية الصرف في كتاب سيبويه؛ خديجة الحديثي، مكتبة النهضة بغداد، ط1، 1965م- 1385هـ، ص: 108.

ويعد المصدر اللبنة التي يشتق منها المشتقات وهذا عند البصريين، حيث اختلف البصريون مع الكوفيين على أصل الاشتقاق، فرأى البصريون أن أصل الاشتقاق هو المصدر مستدلين على ذلك مجموعة من الأدلة نذكر منها:

1_ أن للمصدر زماناً مطلقاً، بينما للفعل زمن مقيد، والمطلق أصل للمقيد.

2_ أن المصدر اسم، والاسم قائم بذاته مستغن على الفعل، بينما الفعل لا يقوم بذاته فهو لا يستغني عن الاسم، وعليه فإن الذي يقوم بنفسه أولى بأن يكون أصلا ممن لا يقوم بنفسه.

3_ أن المصدر يدل على شيء واحد وهو الحدث، بينما يدل الفعل على شيئين الحدث والزمان.

4_ فكما أن الواحد أصل الإثنين فكذلك المصدر أصل للفعل.[1]

والمصدر من حيث بناءه يكون إما متضمنا لأحرف فعله لفظا نحو: (علم علما) و(درس درسا)، أومتضمنا لأحرف فعله تقديرا نحو: (قاتل قتالا)، ومعوضا مما حدف بغيره نحو: (وعد عدة) و(سلم تسليما)[2].

أبنية المصادر:

إن أبنية وأوزان المصادر كثيرة جدا أغلبها سماعية، ومنها القياسية ويكون مصدر الفعل على حسب باب الفعل، ونوعه من حيث التعدي واللزوم فمثلا مصدر (فَعَلَ) المتعدي

[1]: ينظر: المستقصى في علم التصريف؛ عبد اللطيف محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط1، 1424هـ - 2003م، ج1، ص: 382.

[2]: ينظر جامع الدروس العربية؛ مصطفى الغلاييني، دار الهيثم، ط1، 1426هـ- 2005م، ص:111-112 .

مصدره (فَعْل)، نحو (ضرب ضربا) ومصدر(فَعَلَ) اللازم هو (فعول)، نحو (جلس جلوسا) ومن حيث الصحة والاعتلال مصدره (فعْلا وفعالا) نحو (صام صوما وصياما)، وكذلك من حيث التجرد والزيادة (استفعل استفعالا) نحو (استغفر استغفارا) ودلالته ما إذا كان دالا على حرفة فمصدره (فعالة) نحو (زرع زراعة) أو تقلب أو اضطراب فمصدره (فعلان) نحو(غلى غليان) ...الخ.

وعليه فإن الفعل (عدل) فعل من باب (فَعَلَ) اللازم، وهو ثلاثي مجرد فوزنه سماعا وقياسا على وزنين: (فَعْل) و (فُعُول) ‹‹ وقال الفراء: إذا جاءك فَعَلَ مما لم يسمع مصدره فاجعله فَعْلاَ للحجاز وفَعُولاَ لنجد... ››[1]؛ أي (فَعْلاً)(عَدْلًا)، وهذا على حسب القياس والشهرة وهو على لغة الحجاز، وكذلك جاء على وزن (فُعُولًا) (عُدُولاً) على لغة نجد وأكثر ما جاء في القرآن الكريم في الربع الأول على رواية ورش على (عَدْل).

وأما(ظَلَمَ) من باب (فَعَلَ) المتعدي وهو ثلاثي مجرد فوزنه سماعا وقياسا (فَعْل) (ظَلْم) وهذا هو الوزن المشهور، لكن جاء في القرآن الكريم على رواية ورش في الربع الأول من لقرآن الكريم على (ظُلْماً) بضم فاء المصدر.

[1]: ينظر: شرح شافية ابن الحاجب؛ للاسترابادي، تح: محمد نور الحسن وآخران، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ج1، ص: 151- 152.

ثانيا: الفعل:

الفعل هو ‹‹ ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.››[1]، وهذه الأزمنة الثلاثة لها علاقة مطابقة مع الفعل حيث أن ‹‹ الفعل ما دل على اقتران حدث بزمان››[2]، وهو كذلك ‹‹ ما دل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل. ››[3]

في التعريف الأول جعل دلالة الفعل قائمة بذاتها مستقلة عن الأزمنة الثلاثة، وأما التعريفان الثاني والثالث فدلا على نفس الدلالة؛ أي نفس التعريف، إلا أن الثالث أضاف ذكر الأزمنة الثلاثة، وعليه فإن الفعل دال على حدث مثله مثل المصدر إلا أن الفعل مرتبط بزمن مما جعله مقيدا، بينما المصدر دال على حدث غير مرتبط بزمن مما جعل دلالته مطلقة.

ويرى الكوفيون أن الفعل هو مصدر الاشتقاق مستدلين بمجموعة من الأدلة نذكر منها:

1_ أن المصدر مشتق من الفعل؛ لأن المصدر يصح لصحة الفعل، ويعتل لاعتلاله، نحو: (قاوم قواما)، فيصح المصدر، ولا يعل الواو؛ لأن الواو لم تعل في الفعل (قاوم).

[1] : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب؛ لابن هشام الأنصاري، دار الكوخ للطباعة والنشر، ط1، ص: 35.
[2] : المفصل في علم العربية؛ الزمخشري، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار، ط1، 1425هـ- 2004م، ص: 243.
[3] : الأصول في النحو؛ لابن السراج، ج1، ص: 38

وتقول (قام) (قياماً)، فاعتلت الواو في قام (قوم) بقلبها ألفاً، واعتلت لذلك واو المصدر قيام، وأصله (قوام)، قالوا: فلما صح المصدر لصحة الفعل، واعتل لاعتلاله دل على أن المصدر فرع من الفعل.

2_ أن الفعل يعمل في المصدر نحو: (ضربت ضربا)، فانتصب المصدر لأن الفعل عمل فيه.

3_ أن المصدر يذكر تأكيداً للفعل، ورتبة المؤكَّد قبل رتبة المؤكِّد؛ أي الفعل قبل المصدر.[1]

أنواع الفعل:

للفعل من حيث الأزمنة ثلاثة أنواع: ماض ومضارع وأمر، ومن حيث الصحة والاعتلال: صحيح ومعتل، وبالنسبة لفاعله مبني للمعلوم ومبني للمجهول، وبالنسبة لعمله متعد ولازم، وبالنسبة لأبنيته مجرد ومزيد.[2]

1_ المجرد الثلاثي: هو كل فعل أحرفه الثلاثة أصلية، ولا يسقط أحدها في التصريف إلا لعلة صرفية[3].

أبنية الفعل الثلاثي: إن أغلبية أبنية الفعل على بناء الثلاثي، ومنها السماعية ومنها القياسية، ومنها ما وردت قياسية وسماعية فجاء سماعا نحو: (ضَرَبَ يضرِب)، وقياسا

[1] : ينظر: المستقصي في علم التصريف؛ عبد اللطيف محمد الخطيب، ج1، ص: 380- 381.

[2] : ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه؛ خديجة الحديثي، ص: 377.

[3] : ينظر: المصدر نفسه، ص: 378.

وسماعا و(يضرُب) جاء قياسا، و(قتل يقتُل) سماعا وقياسا، و(يقتِل) قياسا، وشذت بعض الأفعال كمثل (فَضِل يفضُل)، وعلى القياس (يفضَل)[1].

للثلاثي المجرد ثلاثة أبنية هي: فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ، مفتوح العين، مكسور العين، مضموم العين.

فَعَلَ: يكون متعديا، ولازما: فَعَلَ المتعدي: فَعَلَ يَفْعِلُ (ضَرَبَ يَضْرِبُ)، وفَعَلَ يَفْعُلُ (قَتَلَ يَقْتُلُ)

فَعَلَ اللازم: فَعَلَ يَفْعِلُ (جَلَسَ يَجْلِسُ)، و فَعَلَ يَفْعُلُ (قَعَدَ يَقْعُدُ).

أما بالنسبة (لفَعَل يَفْعَلُ)، فهو خاص بالذي كانت لامه أو عينه أحد أحرف الحلق الستة وهي: الهمزة (قَرَأَ يَقْرَأُ) والهاء (وجبَه يجبَه) والعين (قَلَعَ يَقْلَعُ) والحاء (ذبَحَ يَذبَحُ) والغين (فَرَغَ يَفْرَغُ) والخاء (سَلَخَ يَسْلَخُ)[2]

فَعِلَ: المتعدي واللازم: فَعِلَ المتعدي: فَعِلَ يَفْعَلُ (شَرِبَ يَشْرَبُ)، وفَعِلَ يَفْعِلُ (وَمِقَ يَوْمِقُ).

فَعِلَ اللازم: فَعِلَ يَفْعَلُ (فَرِحَ يَفْرَحُ)، وفَعِلَ يَفْعِلُ (وَثِقَ يَثِقُ).

فَعُلَ: وهذا لا يكون إلا لازماً، فَعُلَ يَفْعُلُ (كَرُمَ يَكْرُمُ).[3]

[1] : محاضرات الدكتور مسعود غريب؛ الموسم الدراسي: (2017-1018).

[2] : ينظر أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، ص: 379.

[3] : ينظر: شرح الشافية، لابن الحاجب، ج1، ص: 67.

وفعل (عَدَلَ) من باب فَعَلَ اللازم: (فَعَلَ يَفْعِلُ) (عَدَلَ يَعْدِلُ)، وفعل (ظَلَمَ) من باب فَعَلَ المتعدي: (فَعَلَ يَفْعِلُ) (ظَلَمَ يَظْلِمُ).

2_ الفعل الثلاثي المزيد: هو كل فعل زيد على أحرفه الأصلية حرف أو حرفان أو ثلاث.

الثلاثي المزيد ومعانيه: يزيد الفعل الثلاثي المجرد، إما بتضعيف العين، أو بزيادة حرف الزيادة المجموعة في كلمة (سألتمونيها)، وكل زيادة في المبنى يترتب عليها زيادة في المعنى.

ونذكر بعض الصيغ التي فيها زيادة مع ذكر بعض معانيها:

أَفْعَلَ: للتعدية: (ألبسته ثوبا)، وللكثرة: (أظبى إذا كثر ظباؤه)، وللإعانة: (كأرعيت فلانا) وتكون كذلك للتعريض وللسلب...الخ.

فَعَّلَ: للتعدية: (كأدبت الصبي)، وللتكثير: (كفتحت الأبواب)، وللتوجه: (كشرَّق وغرَّب) وتكون كذلك للسلب ولاختصار الحكاية ... وغيرذلك.

تَفَعَّلَ: للمطاوعة: (كتعلم)، وللتكلف: (تحلم)، وللتجنب: (كتأثم لتجنب الإثم)، وللصيرورة: (تحجر الطين إذا صار حجرا)، وتكون للتلبس، وتكون لمواصلة العمل في مهلة...الخ.

فاعل: لانقسام الفاعلية والمفعولية لفظا والاشتراك فيهما معنى، نحو: (ضارب زيد عمرا) فزيد وعمر شريكان في الفاعلية المفعولية من جهة المعنى.

وأما فاعل الذي لموافقة أفعل للتعدية: (كباعدت الشيء وأبعدته.)، والذي لموافقة المجرد:

(كجاوزت الشيء وجزته)، ويكون لغير هذه المعاني.

تفاعل: الذي للاشتراك في الفاعلية لفظا، وفيها وفي المفعولية معنى (كتضارب زيد وعمر) فهما شريكان في الفاعلية لفظا، ومن جهة المعنى شريكان في الفاعلية والمفعولية، والذي لتخيل تارك الفعل كونه فاعلا: (كتغافل زيد)، والذي لمطاوعة فاعل: (كباعدته فتباعد).

افتعل: للاتخاذ نحو: (اذَّبح واطَّبخ)، والذي للتسبب: (اعتمل واكتسب في العمل والكسب)

والذي لفعل الفاعل بنفسه نحو: (اضطرب، وائتكل)، وتكون للتخير وتكون لموافقة تفاعل...الخ.

انفعل: انفعل المطرد: (كانصرف وانكشف)، وقد يشارك المجرد: (انطفأت النار وطفئت) واغناؤه عن أفعل: (انحجز إذا أتى الحجاز)...الخ.[1]

3_الرباعي المجرد والمزيد: الرباعي المجرد هو ما كانت أحرفه الأربعة أصلية، ولم يأت له إلا وزن واحد وهو:(فَعْلَلَ) نحو: (دَحْرَجَ يُدَحْرَجُ)، وللرباعي المجرد ملحقات نذكر منها:

فَعْلَلَ: (كجلببه؛ أي ألبسه الجلباب)، وفَوْعَلَ: (كجوربه؛ أي ألبسه الجورب)

وفَعْوَلَ:(كَرهْوك في مشيته؛ أي أسرع)، فَيْعَل: (كبَيْطَرَ؛ أي أصلح الدواب)، فَعْيَلَ: (كَبَيطَرَ؛ أي أصلح الدواب)، فَعْيَلَ: (كشَرْيَفَ الزرع؛ أي قطع شريانه)

فَعْلى:(كَسَلْقَى: إذا استلقى على ظهره)، فَعَنْل: (كقلْنَسَه: ألبسه القُلْنْسُوَة).[1]

[1] : ينظر: شرح التسهيل؛ للأندلسي، تح: عبد الرحمان السيد و محمد بدوي المختون، هجر، ج3، ص: 449...457.

ثالثاً: اسم الفاعل وصيغة مبالغته:

يعرف النحاة اسم الفاعل بأنه: ‹‹... ما يجري على ‹‹ يَفْعَلُ ›› من فعله كضاربٍ ومُكْرِمٍ، ومنطلِقٍ، ومستخرِجٍ، ومُدحْرِجٍ. ويعمل عمل الفعل في التقديم والتأخير والإظهار والإضمار كقولك: زيد ضاربُ غلامُهُ عمراً، وهو عمراً مكرم، وهو ضاربُ زيدٍ وعمراً، أيْ: وضاربُ عمراً...››[2]، ويشتق اسم الفاعل من فعلٍ للدلالة على حدوث الحدث فـ: ‹‹ قوله: و‹‹ اسم الفاعل: ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث وصيغته من الثلاثي المجرَّد على فاعل، ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع بميمٍ مضمومة وكسر ماقبل الآخِر›› ››[3]، فيجيء مبيناً صفة الذات المتصفة بصفة معينة كضارب ومكرم و‹‹ اسم الفاعل مصوغ من المصدر للدلالة على الحدث والذات، ويكون معناه التجدد والحدوث.››[4].

قام الزمخشري بتعريف اسم الفاعل انطلاقا من شبه اسم الفاعل بالفعل المضارع، في العمل لنصبه المفعول به حتى في التقديم والتأخير، والإظهار والاضمار، وقام الرضي بتعريفه وفقاً لاشتقاقه، ودلالته، وكذا طريقة صياغته، وقامت خديجة الحديثي بتعريفه انطلاقا من مصدر اشتقاقه وبيان دلالته مع ذكر معناه.

---

[1] : ينظر: شذا العرف في فن الصرف؛ أحمد الحملاوي، دراسة وتحقيق: عادل عبد المنعم أبو العباس، مكتبة ابن سينا، ط1، ص: 32.

[2]: المفصل؛ الزمخشري، ص: 222.

[3]: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج2، ص: 721.

[4]: أبنية الصرف في كتاب سيبويه؛ خديجة الحديثي، ص: 259.

ويصاغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي سواءٌ كان متعدياً، أو لازماً على وزن فاعل وتقول خديجة الحديثي أن العلماء يرون أن بناء اسم الفاعل هو فاعل لكل الأفعال، منهم الزمخشري وابن الحاجب والرضي، ومنهم من ذهب أن لاسم الفاعل أبنية متعددة وأن بناء فاعل يكون قياساً من (فَعَلَ) متعدياً أو لازماً، ومن (فَعِلَ) المتعدي، وهو سماعي في اللازم، و(فَعُلَ). فمن (فَعِلَ) يأتي قياساً على وزن (فَعِل) نحو: نَضِرَ فهو نَضِر، وعلى وزن (فَعْلان) نحو: عطش فهو عطشان، وعلى وزن (أفْعَل) نحو: سود فهو أسود...الخ[1]

ويصاغ اسم الفاعل من غير الثلاثي بوزن مضارعه المبني للفاعل، وقلب حرف المضارعة بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر، وإن لم يكن في المضارع مكسوراً نحو: متدحرِج ومتضارِب، وربما كسر ميم (مُفعِل) اتباعاً للعين نحو: (مُنتِن، مِنتِن)، أو ضم عينه اتباعاً للميم نحو: (مُنتِن، مُنتُن)، وربما استغنى عن مُفعِل بفاعل نحو: (أعشب فهو عاشب بدلاً من مُعشِب)، وقد استغنى عن مُفعِل بكسر العين بـ: مُفْعَل بفتح العين نحو: (أسهَب، مُسْهَب)، وقد يجيء اسم الفاعل بوزن المفعول كقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ إِنَّهُۥ كَانَ وَعْدُهُۥ مَأْتِيًّا ﴾؛ أي آتياً.[2]

[1] : ينظر أبنية الصرف في كتاب سيبويه؛ خديجة الحديثي، ص: 259.

[2]: ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب؛ ج2، ص: 723-724.

ولاسم الفاعل دلالاتان:

أولاً: دلالته من حيث الحدوث والثبوت: يجيء اسم الفاعل غالباً دالاً على الحدوث والتجدد وقد يجيء دالاً على الثبوت وفي هذا اختلف العلماء فرأى بعضهم أنه دال على الحدوث وهذا هو الأصل، ويرون أن اسم الفاعل من حيث الحدوث والثبوت يقع وسطاً بين الفعل والصفة المشبهة ‹‹...أما اسم الفاعل فهو أدومُ وأثبتُ من الفعل ولكنه لا يرقى إلى ثبوت الصفة المشبهة ››،[1] ورأى البعض الآخر أنه يدل أحياناً على الثبوت ‹‹ وقال في حق الكافر (الكاذبين) بالصيغة المنبئة عن الثبات والدوام ولهذا قال (يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ) بلفظ اسم الفاعل، وذلك لأن في اليوم المذكور الصدق قد يرسخ في قلب المؤمن وهو اليوم الآخر ولا كذلك في أوائل الإسلام.››.[2]

ثانيا: دلالاته الزمنية: لاسم الفاعل دلالة زمنية دلالة على المضي ودلالة على الحال ودلالة على الاستقبال، وإن الدلالة الزمنية في اسم الفاعل له علاقة بتعديه لمفعول به، أو عدم تعديه لذلك، ففي حال تعديه يدل على الحال أو الاستقبال نحو: (أنا مكرم أخاك)؛ أي الآن، و﴿إِنِّي خَٰلِقُۢ بَشَرًا مِّن طِينٍ﴾ في الاستقبال، وفي حال عدم تعديه يدل على المضي نحو: (أنا مكرم أخيك)، وكذلك له علاقة بنوعية الإضافة محضة أو غير محضة، وبالنسبة للإضافة إن كان دالاً على الحال والاستقبال فإضافته غير محضة، بخلاف ما إذا كان

[1]: معاني الأبنية في العربية؛ فاضل صالح السامرائي، دار عمار، عمان، ط2، 1428- 2007م، ص: 41.

[2]: مفاتيح الغيب؛ الرازي، دار الفكر، ط1، 1041هـ - 1981م، ج25، ص: 30- 31.

دالاً على المضي، يكون اسم الفاعل غير متعد وإضافته محضة، والإضافة في اسم الفاعل لها دلالات:

1_ المضي: نحو: ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ﴾.

2_ الحال والاستقبال: كقول الله تعالى: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوۡمٖ لَّا رَيۡبَ فِيهِۚ﴾ وقوله: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ مُبَارَكٞ مُّصَدِّقُ ٱلَّذِي بَيۡنَ يَدَيۡهِ﴾.

3_ الدلالة على الاستمرار: كقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلۡحَبِّ وَٱلنَّوَىٰۖ يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَمُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتِ مِنَ ٱلۡحَيِّۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُۖ فَأَنَّىٰ تُؤۡفَكُونَ (95) فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ﴾.

ثم إن الإضافة قد تفيد تغليب جانب الذات على الحدث في اسم الفاعل، بخلاف النصب، فإنه يفيد دلالته على الحدث، فنحن نستعمل اسم الفاعل للدلالة على الحدث أحيانا وأحيانا نقصد به الدلالة على الاسم، وذلك كالحارس والكاتب والسائق، فقد يراد بالحارس صفته. وقد يقصد به شخصه وكذلك الكاتب والسائق.[1]

صيغة المبالغة لاسم الفاعل:

هي تحويل صيغة الفاعل وهي صيغة اسم الفاعل الأصلي من مصدر الفعل الثلاثي المتصرف إلى صيغة أخرى تفيد الكثرة والمبالغة الصريحة في معنى فعلها الثلاثي، ما لا تفيده صيغة فاعل فقولنا: لمن يزرع الفاكهة (زارع)، فإذا أردنا المبالغة نقول: (زرَّاع).[2]

للصيغ المبالغة صيغ قياسية وأخرى سماعية:

[1]: ينظر: معاني النحو؛ السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر، ط1، 1420هـ- 2000م، ج3، ص: 170...174.

[2]: ينظر: النحو الوافي؛ عباس حسن، ج3، ص: 257.

القياسية: وهي خمس صيغ: فعّال، مفعال، فعول، فعيل، فعِل.

السماعية: فِعِّيل، مِفْعيل، فُعَلَة، فاعول، فُعّال، فُعَال، فَيْعُول، فُعُّول، فُعُلّ، مِفْعَل، فعّالة.[1]

رابعاً: اسم التفضيل:

اسم التفضيل يجيء للمقارنة بين إثنين أو أكثر فـ ‹‹ هو كل اسم صفة يُصاغ على وزن أَفْعَل للدلالة على أنّ إثنين أو أكثر اشتركا في صفةٍ ما، ولكن واحداً منهما تزيد فيه الصِّفة عن الآخر، سواء أكانت هذه الزيادة تفضيلاً أم نقصاناً، سلباً أم إيجاباً.››[2]، ويجيء اسم التفضيل للمشاركة ‹‹ وهو: الصفة الدالة على المشاركة والزيادة كأكرم، ويستعمل بـ (من) ومضافا لنكرة، فيفرد ويذكر، وبـ (أل) فيطابق، ومضافا لمعرفة فوجهان، ولا ينصب المفعول مطلقا، ولا يرفع في الغالب ظاهرا إلا في مسألة الكحل.››[3]، وله دلالة معينة، حيث تكون هذه الدلالة معبرة عن الأفضلية، أو عن الأسوئية و‹‹ قولُه: اسم التفضيل: ما اشتق من فعلٍ، لموصوف بزيادة على غيره، وهو: أفعل. ››[4]

عرف عبد اللطيف محمد الخطيب اسم التفضيل انطلاقاً من بيان صياغته والوزن الذي يصاغ عليه، مع ذكر دلالته، وقام هشام ابن الأنصاري بتعريفه انطلاقا من ذكر

[1]: ينظر: المستقصى في علم التصريف؛ عبد اللطيف محمد الخطيب، ج1، ص: 469...473.

[2]: المصدر نفسه؛ ج1، ص: 515.

[3]: قطر الندى وبل الصدى؛ ابن هشام الأنصاري، اعتنى به: أبو الحسن علي بن سالم باوزير، دار الوطن للنشر، الرياض، ط1، 1420هـ- 1999م، ص: 31.

[4]: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب؛ ج2، ص: 765.

دلالته، وحالاته التي يجيء عليها، وأما بالنسبة للرضي قام بتعريفه إنطلاقاً مما اشتق وبيان دلالته، مع ذكر وزنه.

يصاغ اسم التفضيل من فعل ثلاثي متصرف تامِ مبني للمعلوم على وزن أفعل.

ومن هذا يتبين لنا أن لكل المشتقات صيغة خاصة بها، وكل صيغة متبوعة بدلالة معينة.

الفصل الأول

ألفاظ العدل في الربع الأول من القرآن الكريم

عندما بعث الله سبحانه وتعالى نبيه محمداً خاتم الأنبياء عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم، وارتضى دين الإسلام ديناً للعالمين كافة، سن الله قوانين تحفظ أمنهم، وتؤمن سلمهم، وهذه القوانين التي دلت على عدل الله سبحانه وتعالى، فانتشر عدله بين خلقه كافة وما يدل على صفة العدل الإلهي كذلك آيات من القرآن الكريم وهي التي سنقوم بدراستها في بحثنا هذا ومن تم التعرف على الصيغ التي جاء بها لفظ العدل ودلالاته في الربع الأول من القرآن الكريم.

تعريف العدل لغة: ‹‹ قال الفراء: العَدْل: ما عادل الشيء من غير جنسه. العِدل: المِثل مثل المِحمل، وذلك أن تقول: عندي عِدْل غلامك وعدْل شاتك إذا كانت شاةٌ تعدل شاةً أو غلامٌ تعدل غلاماً..... وأخبرني المنذر عن ثعلب عن ابن الأعرابي قال: العَدْلُ: الاستقامة. وقال عَدْلُ الشيء وعِدْلُه سواء أي مثله ››[1]؛ لقد ارتبط المعنى اللغوي للعدل بمفهومه العام للحياة، وهو المساواة كالمساواة بين الخلق والعباد وهذا كقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: ‹‹ لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأحمر على أسود ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى، إن أكرمكم عند الله أتقاكم ››.

[1]: تهذيب اللغة ؛ أبو منصور الأزهري، تح: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ط1؛ ج2، ص: 209.

تعريف العدل اصطلاحا: ‹‹...العدل في الشريعة: عبارة عن الاستقامة على طريق الحق بالاجتناب عمَّا هو محظور دينه. والعدل: عبارة عن الأمر المتوسِّط بَينَ طَرَفي الإفراط والتَّفْريط... ››[1].

دلالات العدل في الربع الأول من القرآن الكريم:

أولاً: الحق: ويصنف في هذه الدلالة الآيات القرآنية التي هي بمعنى الحكم بالحق، أو الحكم بالتسوية، والتعامل مع الناس بالمساواة.

1_ المصدر:

أ_ المصدر المعرفة:

1_ ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيۡنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى فَٱكۡتُبُوهُۚ وَلۡيَكۡتُب بَّيۡنَكُمۡ كَاتِبُۢ بِٱلۡعَدۡلِۚ وَلَا يَأۡبَ كَاتِبٌ أَن يَكۡتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُۚ فَلۡيَكۡتُبۡ وَلۡيُمۡلِلِ ٱلَّذِي عَلَيۡهِ ٱلۡحَقُّ وَلۡيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥ وَلَا يَبۡخَسۡ مِنۡهُ شَيۡـٔٗاۚ فَإِن كَانَ ٱلَّذِي عَلَيۡهِ ٱلۡحَقُّ سَفِيهًا أَوۡ ضَعِيفًا أَوۡ لَا يَسۡتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلۡيُمۡلِلۡ وَلِيُّهُۥ بِٱلۡعَدۡلِۚ وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ مِن رِّجَالِكُمۡۖ فَإِن لَّمۡ يَكُونَا رَجُلَيۡنِ فَرَجُلٞ وَٱمۡرَأَتَانِ مِمَّن تَرۡضَوۡنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰۚ وَلَا يَأۡبَ ٱلشُّهَدَآءُ إِذَا مَا دُعُواْۚ وَلَا تَسۡـَٔمُوٓاْ أَن تَكۡتُبُوهُ صَغِيرًا أَوۡ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ أَقۡسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقۡوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ وَأَدۡنَىٰٓ أَلَّا تَرۡتَابُوٓاْ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةٗ تُدِيرُونَهَا بَيۡنَكُمۡ فَلَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَلَّا تَكۡتُبُوهَاۗ وَأَشۡهِدُوٓاْ إِذَا تَبَايَعۡتُمۡۖ وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٞ وَلَا شَهِيدٞۚ وَإِن تَفۡعَلُواْ فَإِنَّهُۥ فُسُوقُۢ بِكُمۡۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُۗ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ﴾ [البقرة: 282].

[1]: معجم التعريفات؛ الشريف الجرجاني، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، ط1، ص: 123.

أمر الله سبحانه وتعالى المتعاقدين بتكليف كاتب يكتب لهما، فقوله: ‹‹ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبُۢ بِٱلْعَدْلِۚ›› أمر من الله سبحانه وتعالى للمتداينين بأن يوسطوا كاتباً يكتب بينهم، فحال أغلبهم جهل الكتابة، وفعل الأمر للمتعاقدين بتكليف كاتب يكتب لهم، وأما أمر الكاتب فهو في قوله تعالى: ‹‹ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَه ›› و(العدل) الحق، وهو ليس ما يوصف به الرجل فيقال رجل عدل لأن وجود الباء يصرف ذلك، وكذلك معناه الحق في قوله تعالى: ‹‹فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ ››[1] ولقد وضع الله سبحانه وتعالى للكاتب صفات يجب على أساسها اختياره ‹‹ ومعنى (بالعدل) أي: بالحق والانصاف بحيث لا يكون في قلبه ولا قلمه ميل لأحدهما على الآخر واختلف فيما يتعلق به (بالعدل) فقال الزمخشري: (بالعدل) متعلق بـ (كاتب) صفة له أي: بكاتب مأمون على ما يكتب، يكتب بالسوية والاحتياط لا يزيد على ما يجب أن يكتب ولا ينقص، وفيه أن يكتب الكاتب فقيهاً عالماً بالشروط حتى يجيء مكتوبه معدلاً بالشرع.... وفي قوله (بالعدل) حث على تحريه لصاحب الحق، والمولى عليه.››[2]. ووضع الله سبحانه وتعالى شروطاً للكتابة (وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبُۢ بِٱلْعَدْلِۚ) بيان لكيفية الكتابة المأمور بها، وينبغي على الكاتب أن لا يميل لأحد المتعاملين بل يجب عليه التسوية بينهما، ويجب على المتداينين أن يأمروا بالكتابة كاتب عدل فقيه ذو دين حتى يكون ما يكتبه موثوقاً به متفقاً عليه بين أهل العلم، وما دل على اشتراط الفقاهة هو أنه لا يقدر على التسوية في الأمور الخطرة إلا من كان فقيهاً، ولهذا استدل بعضهم بالآية الكريمة، أنه لا يكتب الوثائق

[1] : ينظر: التحرير والتنوير؛ الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، ج3، ص: 101...105.

[2] : تفسير البحر المحيط؛ الأندلسي، دراسة وتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، ط3، 2010، ج2، ص: 359-360-361.

إلا عارف بها عدل مأمون، وقول الله سبحانه وتعالى (فَلۡيُمۡلِلۡ وَلِيُّهُۥ بِٱلۡعَدۡلِۚ)؛ أي يجب كذلك على الولي أن يشمل القيم الإسلامية النبيلة فيكون عادلاً صاحب حق فلا يزيد ولا ينقص، وليس شرطاً أن يكون رجلاً أو إمرءةً أو متديناً أو فاسقاً أو عبداً وإنما الشرط هو العدالة.[1]

شرح الطاهر بن عاشور المصدر (العدل) باللفظ وهو الحق، حيث يرى أن معنى العدل هو الحق، وكذلك يرى أبو حيان الأندلسي أن معنى العدل هو الحق، وما زاده على الطاهر بن عاشور هو ذكر صفات الكاتب، بينما شرح الألوسي المصدر (العدل) مباشرة بذكر صفات الكاتب، وكذلك ذكر صفات الولي، ورأى أن العدالة هي الشرط الوحيد الوجوب توفره في الولي بغض النظر عن جنسه، ودرجة تقواه، وما إذا كان حراَ أو عبداَ.

لقد ناسب المصدر السياق الذي ورد فيه، فالمصدر يدل على العموم، وكذا على الاطلاق، وأما دلالته على العموم والاطلاق من عدة أوجه نذكر منها أنه يجيء غير مقيدا بزمن ولا مكان ولا أشخاص، فهو مجرد من كل ذلك، إذ ‹‹ قد يؤتى بالمصدر الصريح لإرادة الحدث وحده، دون إرادة صاحبه، أو إرادة زمنه نحو (ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ) فإنه يراد بالحمد مجرد الحدث، لا صاحبه، ولا زمنه، ونحو﴿ ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖۗ ﴾ [البقرة: 229] ونحو ﴿ فِي شِقَاقٖۖ﴾ [البقرة:137] و﴿وَمَا يَعِدُهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ إِلَّا غُرُورًا﴾ [النساء: 120] و﴿ وَمَا كَيۡدُ ٱلۡكَٰفِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَٰلٖ﴾ [غافر: 25] فإمساك وتسريح وشقاق وغرور، وضلال أحداث مجردة فجيء بها مصادر صريحة، ولا يراد معها

[1] : ينظر: روح المعاني؛ الألوسي، ج3، شرح وتصحيح: الألوسي، إدارة الطباعة المنيرية وإحياء التراث (بيروت) ، ص: 55- 56.

أصحابها...››[1]، فلهذا المصدر ‹‹ سمي المفعول المطلق بذلك لأنه مطلق القيود، أي غير مقيد...››[2]، ومعنى المطلق ‹‹ ما يدل على واحد غير معين››[3]؛ فكونه غير مقيد، ومجرد من الزمن والفاعل، كان دليلاً من أدلة البصريين على أنه منبع الاشتقاق، وكون المصدر منبع الاشتقاق فهو بذلك جنس للمشتقات ‹‹ وهذا طريق المصدر لما كان جنسا لفعله، ألا ترى أنه إذا قام قومة فقد كان منه قيام››[4] ودلالة الجنس العموم، والجنس ‹‹ هو عبارة عن لفظ يتناول كثيرا؛ ولا تتم ماهيته بمفرد هذا الكثير، كالجسم ››[5]، ‹‹ والجنس عند النحويين والفقهاء هو اللفظ العام، فكل لفظ عم شيئين فصاعدا هو جنس لما تحته، سواءاً اختلف نوعه أو لم يختلف››[6]، وعلى هذا فإن من دلالات المصدر العموم والاطلاق.

وفي هذه الآية مصدران معرفان بـ:(ال) التعريف، ونوع (ال) التعريف هنا هي (ال) العهدية، وهذا لأن صفات الكاتب وصفات الولي معهودة في ذهنهما، ومعنى العدل المذكور في الآية مرتين هو الحق؛ ففي الأول تكلم الله سبحانه وتعالى على صفات الكاتب وهذا لأن المصدر جاء معرفاً بـ(ال) التعريف العهدية؛ أي أن الكتابة معهودة في الذهن، وما يؤكد هذا قول الله عز وجل: ‹‹وَلَا يَأۡبَ كَاتِبٌ أَن يَكۡتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُۚ فَلۡيَكۡتُبۡ›› فالكتابة

[1]: معاني النحو؛ السامرائي، ج3، ص: 150-151.

[2]: المصدر نفسه؛ ج2، ص:149.

[3]: التعريفات؛ الجرجاني، ص: 183.

[4]: الخصائص؛ لابن الجني، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ط1، ج2، ص: 27.

[5]: الكليات؛ أبو البقاء الكفوي، قابله على نسخ خطيه وأعده للطبع: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط2، 1419هـ -1998م، ص: 338.

[6]: المصدر نفسه؛ ص: 339.

معلومة في ذهن الكاتب، والعدل الثاني تكلم الله سبحانه وتعالى عن عدل الولي هو أن يملي الولي على الكاتب إملاء حق وحفظ وهو معلوم كذلك في ذهن الولي.

وجاء العدل هنا بصيغة المصدر هذا لأن المصدر اسم، والاسم يدل على الثبوت وهو وجوب ثبوت الكتابة عبر الزمن بين المتعاهدين وفق هذه الصفات، وما يلحظ في مصدر هذه الآية الكريمة أنه جمع دلالتين: الأولى دلالة العموم وهذا لأنه مصدر، والثانية دلالة التخصيص وهذا لأنه معرفة، فكونه يدل على التخصيص فالصفات مخصصة من الله سبحانه وتعالى إلى الكاتب والولي فهي معلومة في ذهنهما، وكونه دالاً على العموم فهو وجوب أن تعم هذه الصفات كل كاتب وولي والله أعلم.

2_ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا﴾ [النساء: 58]

جاء لفظ العدل في هذه الآية الكريمة مصدراً معرفةً معرفاً بال الجنسية لأن المراد به ما يتحقق به ماهية العدل قياساً على شرح الطاهر بن عاشور للآية الكريمة: ﴿قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمۡ عَلَيۡكُمۡۖ أَلَّا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنٗاۖ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُم مِّنۡ إِمۡلَٰقٖ نَّحۡنُ نَرۡزُقُكُمۡ وَإِيَّاهُمۡۖ وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلۡفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنۡهَا وَمَا بَطَنَۖ وَلَا تَقۡتُلُواْ ٱلنَّفۡسَ ٱلَّتِي حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلۡحَقِّۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾ [الأنعام: 151] ، فقال: ‹‹ فالتعريف في: ‹‹ الحقّ›› للجنس، والمراد به ما يتحقّق فيه ماهية الحق المتقدم...››[1]، وعليه فإن القصد من العدل هنا هو العدل بين الناس، هو العدل بين كل الناس جميعا، وليس بين المسلمين فقط، ولا هو

[1] : التحرير والتنوير؛ الطاهر بن عاشور، ج8، ص: 161.

عدل لأهل الكتاب فقط بل كل الناس دون إستثناء، فهو حق لكل إنسان بوصفه إنسان، فالأمة المسلمة قائمةً على الحكم بين الناس بالعدل، وهذا العدل الذي لم تعرفه البشرية من قبل قط في هذه الصورة إلى مع الإسلام، والحكم بالعدل هو أساس الحكم في الإسلام.[1] فالإسلام دين الرحمة، والرحمة تقتضي المساوات بين الناس في الحكم فأمر الله سبحانه وتعالى الحكام في قوله:

و‹‹...(أَن تَحْكُمُواْ) بالانصاف والسوية، أو متلبسين بذلك إذا قضيتم بين الناس ممن ينفذ عليه أمركم أو يرضى بحكمكم.››[2] وهذا الحكم العادل الذي ينتج عنه مجتمع متماسك قوي ‹‹ فأطلق لفظ العدل –الذي هو التسوية– على تسوية نافعة يحصل بها الصلاح والأمن، وذلك فك الشيء من يد المعتدي، لأنه تظهر فيه التسوية بين المتنازعين، فهو كناية غالبة. ومظهر ذلك هو الحكم لصاحب الحق بأخذ حقه ممن اعتدى عليه، ولذلك قال تعالى هنا ‹‹وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِ ››، ثم توسّعوا في هذا الإطلاق حتّى صار يطلق على إبلاغ الحقّ إلى ربّه ولو لم يحصل إعتداء ولا نزاع.››[3].

اتفق المفسرون على أن معنى العدل هنا هو التسوية؛ أي الحكم بين الناس بالتسوية ورأى السيد قطب أن الحكم بالعدل هو أساس الحكم في الإسلام والحكم بين الناس كل الناس بغض النظر عن دينهم وجنسهم وأصلهم، والألوسي نفسه تقريباً، وربط بن عاشور العدل بين الناس بما يعود على المجتمع من صلاح وأمن.

[1] : ينظر: في ظلال القرآن؛ سيد قطب، دار الشروق، ج5، ص: 689.

[2] : روح المعاني؛ الألوسي، ج5، ص: 64.

[3] : تفسير التحرير والتنوير؛ الطاهر بن عاشور، ج5، ص: 94.

جاء لفظ العدل هنا مصدراً، والمصدر اسم يدل على الحدث من غير قيد؛ أي هو حر من الزمن والفاعلين، وناسب لفظ المصدر السياق الذي جاء فيه لأن الحكم بالعدل أمر يجب توفره في حكام المسلمين بداية من الإسلام إلى يوم القيامة، وجاء معرفاً بـ(ال) الجنسية لاستغراق كل الحكم؛ أي وجوب أن يكون كل حكم عادلاً. والله أعلم.

ب_ المصدر النكرة:

1_ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ٱثۡنَانِ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ أَوۡ ءَاخَرَانِ مِنۡ غَيۡرِكُمۡ إِنۡ أَنتُمۡ ضَرَبۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَأَصَٰبَتۡكُم مُّصِيبَةُ ٱلۡمَوۡتِۚ تَحۡبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعۡدِ ٱلصَّلَوٰةِ فَيُقۡسِمَانِ بِٱللَّهِ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ لَا نَشۡتَرِي بِهِۦ ثَمَنٗا وَلَوۡ كَانَ ذَا قُرۡبَىٰ وَلَا نَكۡتُمُ شَهَٰدَةَ ٱللَّهِ إِنَّآ إِذٗا لَّمِنَ ٱلۡأٓثِمِينَ﴾ [المائدة: 106].

تتحدث هذه الآية القرآنية على من وافته المنية وهو مسافرٌ، أن يحضر وصيته اثنان مسلمان، أو آخران غير مسلمين ‹‹ (ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ أَوۡ ءَاخَرَانِ مِنۡ غَيۡرِكُمۡ) صفة لقوله: (اثنان) و(منكم) صفة أخرى و(من غيركم) صفة لـ (آخران)، قال الزمخشري: ‹‹ (منكم) من أقاربكم، و(من غيركم) من الأجانب (إِنۡ أَنتُمۡ ضَرَبۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ) يعني: إن وقع الموت في السفر، ولم يكن معكم أحد من عشيرتكم، فاستشهدوا أجنبيين على الوصية. وجعل الأقارب أولى، لأنهم أعلم بأحوال الميت وبما هو أصلح وهم له أنصح ››...››[1]، وقام الفراء بشرح هذه الآية بقوله: ‹‹ وقوله: شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ٱثۡنَانِ ... (106) يقول: شاهدان أو وصيّان، وقد اختلف فيه. ورفع الاثنين بالشهادة، أي ليشهدكم

[1] : البحر المحيط؛ الأندلسي، ج4، ص: 44 – 45.

اثنان من المسلمين. (أَوۡ ءَاخَرَانِ مِنۡ غَيۡرِكُمۡ) من غير دينكم. هذا في السّفَر، وله حديث طويل. ››[1]، ولهذه الآية الكريمة مسألتان ففي قول الله سبحانه وتعالى:

‹‹ (ٱثۡنَانِ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ) وفيه مسألتان: ﴿ المسألة الأولى﴾ في الآية حذف، والمراد أن يشهد ذوا عدل منكم، وتقدير الآية: شهادة ما بينكم عند الموت الموصوف، هي أن يشهد اثنان ذوا عدل منكم، وإنما حسن هذا الحدف لكونه معلوما. ﴿ المسألة الثانية﴾ اختلف المفسرون في قوله ‹‹ منكم ›› على قولين: الأول: وهو قول عامة المفسرين أن المراد: اثنان ذوا عدل منكم يا معشر المؤمنين، أي من أهل دينكم وملتكم، وقوله (أَوۡ ءَاخَرَانِ مِنۡ غَيۡرِكُمۡ إِنۡ أَنتُمۡ ضَرَبۡتُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ) يعني وشهادة آخرين من غير أهل دينكم ملتكم إذ كنتم في السفر...››[2]

فما يستخلص من هذه الآية الكريمة أنه يجوز عند الموت في السفر أن يشهد الوصية اثنان غير مسلمين في حال تعذر وجود شاهدين مسلمين.

اتفق المفسرون في تفسير الآية الكريمة، وكلهم رأوا أن الشاهدين إما مسلمان، أو غير مسلمين.

2_ ﴿وَتَمَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدۡقٗا وَعَدۡلٗاۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ [الأنعام: 115]

[1] : معاني القرآن؛ الفراء، عالم الكتب، ط3، 1403هـ- 1983م،ج1، ص: 323- 324.

[2] : مفاتيح الغيب؛ الرازي، ج12، ص: 121- 122.

تمت الكتب السماوية على التمام والكمال، ومطابقتها للواقع، وما في الدنيا من علوم، وهذا يدل على إعجاز القرآن الكريم المنزل من الله سبحانه وتعالى.

يقصد بالكلمة القرآن الكريم، كونه معجزاً دالاً على صدق محمد – صلى الله عليه وسلم – وقال أبو علي الفارسي: (صدقاً وعدلاً) مصدران ينصبان على الحال من الكلمة تقديره صادقة عادلة، ومن صفات كلمات الله كونها عدلا وجهان: الخبر والتكليف، فأما الخبر فهو الخبر عن صفات الله وذاته، وقدراته وعلمه للغيب، وأما التكليف فهو شرعه وأوامره، ومنه فإن (عدلاً) كل ما أخبر الله تعالى عنه من وعد ووعيد وعقاب، فهو صدق لأنه واقع، وبعد وقوعه فهو عدل، لأن أفعاله منزهة عن صفة الظلمية.[1]، فالله سبحانه وتعالى نفى الظلم عن نفسه فهو العدل رب القسط والرحمة، فلهذا جاءت كلماته: ‹‹ (صدقا وعدلا) مصدران نصبا على الحال من (ربك) أو من (كلمة) كما ذهب إليه

أبو علي الفارسي. وجوز أبو البقاء نصبهما على التمييز وعلى العلة؛ والصدق في الأخبار والمواعيد منها في المشهور والعدل في الأقضية والأحكام.››[2]، إن القرآن الكريم جاء شاملاً لكل الأحكام الشرعية، بل لكل العلوم فهو كتاب الله المعجز.

‹‹ ‹‹ وَتَمَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدۡقٗا وَعَدۡلٗاۚ لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ››.. لقد تمت كلمة الله – سبحانه– صدقا– فيما قال وقرر– وعدلا– فيما شرع وحكم– فلم يبق بعد ذلك قول لقائل في عقيدة أو تصور أو أصل أو مبدأ أو قيمة أو ميزان. ولم يبق بعد ذلك قول لقائل في

[1]: ينظر: السابق، ج13، ص: 168– 169 – 170.

[2] : روح المعاني؛ الألوسي، ج8، ص: 10.

شريعة أو حكم، أو عادة أو تقليد.. ولا معقب لحكمة ولا مجير عليه.. ››[1]، ولهذا فرض الله سبحانه وتعالى التدبر والتفكير في القرآن الكريم للوصول لتلك المكنوزات المكنونة.

لقد شرحا كلا من الألوسي والرازي أن صدقاً وعدلاً مصدران ينصبان على الحال واستدلا بذلك على قول أبي علي الفارسي، أما السيد قطب قام بالشرح الدلالي.

من اللطائف الصرفية الموجودة في الآية الكريمة أن المصدر نكرة، فمثلما أن المصدر أصل للمشتقات فكذلك النكرة أصل للمعرفة، ومثلما يدل المصدر على العموم والاطلاق كذلك هي النكرة، و‹‹ اعلم أن المعرفة مادلت على شيء بعينه، والنكرة مادلت على شيء لا بعينه...››[2]، فكون النكرة تدل على شيء لا بعينه فهي تتفق مع المصدر في التجريد وكذلك في الاطلاق ‹‹... أن العلة عندنا في إيثار التنكير على التعريف، هو أن الغرض إخراجها مخرج الإطلاق من كل قيد من القيود اللازمة لها من تعريف أو تخصيص .››[3] ويكمل يحي العلوي مبينا معنى دلالة النكرة على الاطلاق في قوله: ‹‹ ولو قيل في حد المطلق، هو اللفظ الدال على حقيقة في غير قيد لكان جيدا.››[4] وجاء المصدر نكرة في حيز الإثبات و‹‹ النكرة في سياق الإثبات تفيد العموم بدليل قوله تعالى: ﴿عَلِمَتۡ نَفۡسٞ مَّآ أَحۡضَرَتۡ(14)﴾

[1] : في ظلال القرآن؛ سيد قطب، ج8، ص: 1195.

[2] : الطراز؛ يحي العلوي، دار الكتب الخديوية، مصر، ط1، 1222هـ- 1914م، ج2، ص: 402.

[3]: المصدر السابق، ص: 396.

[4]: نفسه؛ ج2، 398.

والدليل قوله تعالى:﴿ هُنَالِكَ تَبْلُواْ كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ ﴾»[1]، وعلى هذا فإن المصدر يدل هنا على العموم؛ أي أن كل كلمات الله وكل ما جاء به الله عدلاً وصدقاً.

2_ الفعل:

1_ ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُواْ فِي ٱلْيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُواْ فَوَٰحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُواْ﴾ [النساء: 03]

جاء العدل هنا فعلاً مضارعاً، مسبوقاً بلا النافية قبلها أن المصدرية، فقول الله سبحانه وتعالى:(فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُواْ) تقديره: إن خفتم أن لا تعدلوا، فأدغمت النون في اللام، فشددت اللام، فأصبحت: (أَلَّا تَعْدِلُواْ)، وجاء الفعل في سياق جملة شرطية تتخلله دلالة الأمر، والمعروف أن الجملة الشرطية تجمع الأزمنة الثلاث مضياً، وحاضراً، ومستقبلاً والفعل في الصرف لا يكون مستقبلاً بل في الدلالة فقط، فقول الله عز وجل: (فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُواْ فَوَٰحِدَةً)؛ فالفعل (خِفْتُمْ) فعل ماض، و(تَعْدِلُوا) حاضر، فالزموا واحدة في المعنى التقديري جاء فعلاً أمراً ذو دلالة مستقبلية؛ أي إن خفتم العدل فالزموا واحدة وهذا ما يؤكده الألوسي في تفسيره لهذه الجزئية من الآية الكريمة رقم (03) من سورة النساء، حيث يقول: ‹‹ (فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُواْ فَوَٰحِدَةً) كأنه لما وسع عليهم أنبأهم أنه قد يلزم من الاتساع خوف الميل فالواجب حينئذ أن يحترزوا بالتقليل فيقتصروا على الواحدة، والمراد (فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُواْ

[1]: شرح الورقات؛ عبد الرحمان النجدي، تقديم: أحمد بن عبد الله بن حميد، دار المسلم للنشر والتوزيع، ط3، 1417هـ-1996م، ص: 115.

فَوَٰحِدَةً) فيما بين هذه المعدودات ولو في أقل الأعداد المذكورة كما خفتموه في حق اليتامى، أو كما لم تعدلوا في حقهن فاختاروا، أو الزموا واحدة واتركوا الجميع بالكلية...››[1].

لقد جاء الإسلام ليحفظ البشرية من الزيغ والانحراف، وشرع الله الزواج حفظاً للنسل ومن أجل تحقيق التكاثر، وقد يحتاج الرجل للزواج بواحدة أو أكثر من ذلك، فإذا رغب في أكثر فشرط عليه العدل بينهن وإلاّ فواحدة ‹‹ وقوله: (فَوَاحِدَةً) تنصب على: فإن خفتم أن لا تعدلوا على الأربع في الحب والجماع فانكحوا واحدة أو ماملكت أيمانكم لا وقت عليكم فيه. ولو قال: فواحدةٌ، بالرفع كان كما قال (فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ) كان صواباً على قولك: فواحدة (مقنع، فواحدة) رضا.››[2]، ويرى الرازي في تفسيره لهذه الجزئية من الآية الكريمة، ثلاثة مسائل، وهي:

المسألة الأولى: الخوف من عدم العدل بين الزوجات يلزم الرجل الاكتفاء بواحدة، أو مملوكة والتسوية في السهولة واليسر بين الحرة الواحدة والإماء، فلا يهم إن أكثر منهن أو قلل، أو عدل بينهن أم لم يعدل.

المسألة الثانية: نصب (واحدة) يعني: التزموا أو اختاروا واحدة، وذروا الجمع رأسا، فالعدل هو الشرط الوجوب توفره.

المسألة الثالثة: الشافعي يحتج بهذه الآية الكريمة في الاشتغال بنوافل العبادات أفضل من النكاح، لأن الله خير بين التزوج بالواحدة وبين التسري، والاختيار بين شيئين يساوي بينهما

[1] : روح المعاني؛ الألوسي، ج4، ص: 195.

[2] : معاني القرآن؛ أبو زكريا الفراء، ج1، ص: 255.

كقول الطبيب كل رمانة أو تفاحة يعني أن كل فاكهة قائمة مقام الأخرى، والآية دلت على التسوية والعقل يدل عليها كذلك، فالمقصود هو السكن والازدواج وتحصين الدين، ومصالح البيت.[1]

فسر الألوسي الآية الكريمة تفسيراً دلالياً بحثاً؛ بينما استعان الفراء بالتحليل النحوي في تفسيرها، وجمع الرازي في شرحه لها بين التفسيرين الدلالي والنحوي وزاد على الفراء بالتحليل الفقهي مستدلاً برأي الشافعي.

جاء لفظ العدل هنا فعلاً وهذا لأن الفعل يدل على التجدد والحركية، مخالفاً في ذلك الاسم الذي يدل على الثبوت، ومناسبة التغيير والتجديد في الفعل هي المناسبة للحالة النفسية التي فطرها الله سبحانه وتعالى في النفس البشرية وهو الميل لأحد الطرفين، وهذه الحركة النفسية أو التغير النفسي هو مناسب للفعل لهذا جاء لفظ العدل هنا فعلاً. والله أعلم

2_﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلۡقِسۡطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ أَوِ ٱلۡوَٰلِدَيۡنِ وَٱلۡأَقۡرَبِينَۚ إِن يَكُنۡ غَنِيًّا أَوۡ فَقِيرٗا فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَاۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلۡهَوَىٰٓ أَن تَعۡدِلُواْۚ وَإِن تَلۡوُۥٓاْ أَوۡ تُعۡرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٗا﴾ [النساء: 135].

إنه رقي الدين وسموه، الذي يأمر النفس أن ترتقي بإيمانها لأعلى الدرجات منتصرةً في ذلك على هواها، فيأمرها الله سبحانه وتعالى في الانتصار للحق ولو على الذات أو الوالدين والأقربين، ليبين الله سبحانه وتعالى رحمته وعدله للعالمين، وهاهي الآيات القرآنية تنتقل بنا من عدل في أحوال معينة إلى عدل في أحوال أخرى فالـ ‹‹ انتقال من الأمر

[1] : ينظر: مفاتيح الغيب؛ الرازي، ج9، ص: 182- 183.

بالعدل في أحوال معيّنة من معاملات اليتامى والنساء إلى الأمر بالعدل الذي يعمّ الأحوال كلّها، وما يقارنه من الشهادة الصادقة، فإنّ العدل في الحكم وأداء الشهادة بالحق هو قوام صلاح المجتمع الإسلامي.... ‹‹ وقوله ‹‹ أَن تَعۡدِلُواْ ›› محذوف حرف الجرّ، كما هو الشأن مع أن المصدرية، فاحتمل أن يكون المحذوف (عن)، أي فلا تتبعوا الهوى عن العدل، أي معرضين عنه.››[1]، أو أن يكون تقدير الكلام في قوله: ‹‹ (فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلۡهَوَىٰٓ [أَن تَعۡدِلُواْۚ]) فرارا من إقامة الشهادة. وقد يقال: لا تتبعوا الهوى لتعدلوا؛ كما نقول: لا تتبعنّ هواك لتُرضِي ربك، إني أنهاك عن هذا كما ترضي ربك.››[2]، ومن خلال قول الله سبحانه وتعالى: ‹‹ ﴿أَن تَعۡدِلُواْۚ﴾ يحتمل العدل والعدول، كأنّه قيل: فلا تتبعوا الهوى كراهة أن تعدلوا بين الناس، أو إرادة أن تعدلوا عن الحق.›› [3]

قام الطاهر بن عاشور بربط الشرح بسابقيه، ثم قدم خلاصة عامة لما قيل قبل، ويرى (أَن تَعۡدِلُواْۚ) محدوفاً بحرف الجر عن، فتقديره (فلا تتبعوا الهوى عن العدل)، وشرح الفراء الآية الكريمة شرح مقابلة مع التمثيل، ورأى المحدوف هو اللام وتقديره (لتعدلوا)، وفسر الزمخشري العدل باحتمالين: أنه بمعنى العدل التسوية أو الحق، أو بمعنى العدول وهو المعروف بالخروج عن المألوف أو الانزياح أو الزيغ، وكون هنا الطبيعي هو طاعة الله سبحانه وتعالى وإقامة شهادة الحق لله عز وجل، فالزيغ عن هذا يعد عدولاً.

[1] : التحرير والتنوير؛ الطاهر بن عاشور، ج5، ص: 224- 227.

[2] : معاني القرآن؛ الفراء، ج1، ص: 291.

[3] : الكشاف؛ الزمخشري، اعتنى به وخرج أحاديثه: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة (بيروت)، ط3، 1430هـ - 2009م، ج5، ص: 265.

جاء لفظ العدل هنا فعلاً مضارعاً مسبوقاً بأن المصدرية، وأن حرف مصدري يدخل على الفعل المضارع فينتصب بعده فتصرفه للاستقبال[1]

إن مجيء الفعل في هذا التركيب دال على الحركة الظاهرة، فالمرء مطالب من الله سبحانه وتعالى بمجاهدة نفسه وعدم اتباع هواه، فهو بهذا في حركة وتغير وتجدد، فمرة يثبت على الحق ومرة أخرى يميل ويزيغ عن هذا الحق اتباعاً لهواه بتحقيق قصد من المقاصد الدنيوية، فلهذا جاء في هذا السياق فعلاً لمناسبته لهذه الحركة والتغيير.

3_ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [المائدة: 08]

وهاهي سلسلة الأوامر بإقامة القسط والعدل بين الناس تستمر، فبعد أن أمر الله سبحانه وتعالى عباده في عدم اتباع الهوى في إقامة العدل، هاهو في سياق آخر يأمرهم بأن لا يكون الحقد والكره سبباً في عدم العدل بين الناس.

﴿وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْ﴾ نبه الله سبحانه وتعالى المسلمين على ظلم الكفار وعدم العدل معهم بسبب الكره والبغض، والقصد أن لا تعدلوا فيهم، فحدف للعلم بهم وفي الآية الكريمة قولان: الأول: عام: وهو أن لا تجوروا بسبب الكره والبغض، والثاني: مختصة بالكفار فهي نزلت في قريش لما صدوا المسلمين عن المسجد الحرام، ومعنى قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ﴾؛ أي بعدما نهاهم على عدم ترك العدل أمرهم الله عز وجل بذلك تأكيداً ثم ذكر لهم علة الأمر بالعدل وهو﴿هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ﴾؛ أي العدل

[1]: معاني النحو؛ السامرائي، ج3، ص: 335.

أقرب للتقوى، وفيه الوجهان: الأول: هو أقرب للإتقاء من معاصي الله، والثاني: هو أقرب للإتقاء من عذاب الله، وفيه تنبيه عظيم على وجوب العدل مع الكفار فماباالك بالعدل مع المسلمين.[1] والعدل في هذه الآية الكريمة يوجب معنيين: فقول الله سبحانه وتعالى: ‹‹ ﴿أَنْ تَعْدِلُوا﴾ من العدول الميل عن الحق، أو من العدل مقابل الجور وهو في موضع المفعول له، إما للاتباع المنهي عنه أو للنهي، فالاحتمالات أربعة: الأول أن يكون بمعنى العدول وهو علة للمنهي عنه، فلا حاجة إلى تقدير، والثاني أن يكون بمعنى العدل وهو علة للمنهي عنه فيقدر مضاف أي كراهة أن تعدلوا، والثالث أن يكون بمعنى العدول وهو علة للنهي فيحتاج إلى التقدير كما في الاحتمال الثاني أي أنهاكم عن اتباع الهوى كراهة العدول عن الحق، والرابع أن يكون بمعنى العدل وهو علة للنهي قلا يحتاج إلى التقدير كما في الاحتمال الأول، أي أنهاكم عن اتباع الهوى للعدل وعدم الجور››[2] لقد بينت الآية الكريمة كذلك المنهج التربوي الذي أراده الله سبحانه وتعالى للمسلمين ليثبت للعالمين أنه دين رحمة ودولة أراد الله لها أن تبنى على الحق والعدل ‹‹ ‹‹ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلۡقِسۡطِۖ وَلَا يَجۡرِمَنَّكُمۡ شَنَـَٔانُ قَوۡمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعۡدِلُواْۚ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ›› لقد نهى الله الذين آمنوا من قبل أن يحملهم الشنآن لمن صدوهم عن المسجد الحرام، على الاعتداء. وكانت هذه قمة في ضبط النفس والسماحة يرفعهم الله إليها بمنهجه

[1] : ينظر: مفاتيح الغيب؛ ج11، ص: 184- 185.

[2] : روح المعاني؛ الألوسي؛ ج5، ص: 168.

التربوي الرباني القويم. فهاهم أولاء ينهون أن يحملهم الشنآن على أن يميلوا... وهي قمة أعلى مرتقى وأصعب على النفس وأشق.››[1].

ففي هذه الآية الكريمة يتبين لنا قيمة إسلامية تربوية مهمة جدا في تربية المسلمين بالعدل حتى مع الكفار والأعداء، وأن لا يكون الكره والبغض سبب في عدم العدل معهم، من هنا يتبين لنا أهمية دين الإسلام الذي جاء رحمة للعالمين وجاء لبناء دولة قوية سليمة آمنة من كل الشرور.

رأى الرازي أن معنى العدل في الآية الكريمة هو المقابل للجور، وقسمها لعام وخاص، ورأى سيد قطب نفس المعنى للعدل، بينما احتمل الألوسي احتمالات من بينها أن معنى العدل اللفظ المقابل للجور، أو هو من العدول بمعنى الميل.

جاء لفظ العدل هنا فعلاً مضارعاً مسبوقاً بأن المصدرية، وأن حرف مصدري يدخل على الفعل المضارع فينتصب بعده فتصرفه للاستقبال.

في هذه الآية الكريمة نوع من التضاد مع الآية السابقة؛ ففي السابقة نهى الله سبحانه وتعالى المسلمين أن لا يأخذهم الهوى في عدم إقامة العدل بين الناس بحجة القرابة، أو الغنى أو الميل، بينما في هذه الآية الكريمة ينهى الله المسلمين أن لا يأخذهم الكره والبغض في عدم إقامة العدل آمراً لهم بإقامة العدل، وكلاهما من اتباع الهوى فوقوف المرء مع من يحب ضد من يكره يعد ظلماً، والعكس صحيح فوقوف المرء ضد من يكره وهو على حق يعد جرماً وظلماً، وفي هذا يحتاج المرء في مجاهدة نفسه لإقامة الحق والعدل، فناسب

[1] : في ظلال القرآن؛ سيد قطب، ج5، ص: 852.

الفعلان المضارع والأمر التركيب الموجود فيه كما ناسب سابقيه وهذا للحركة الموجودة في الآيات الكريمة.

ثانيا: الفدية: ويصنف فيها الآيات القرآنية الدالة على ما يفدى به للتكفير عن ذنب ما.

1_ المصدر:

1_ ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا لَّا تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا وَلَا يُقۡبَلُ مِنۡهَا شَفَٰعَةٞ وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٞ وَلَا هُمۡ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة: 48].

يحذر الله سبحانه وتعالى اليهود من يوم القيامة يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، ولقد اغتر اليهود بكثرة المرسلين منهم حتى ظنوا أنهم أحباء الله وأنهم يوم القيامة ناجون بشفعائهم. فتبين لنا هذه الآية الكريمة معتقدهم وتحذير الله لهم من أن لا ينفعهم شيئا ‹‹(وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ)؛ أي فدية، وأصل الكلمة من معادلة الشيء تقول: ما أعدل بفلان أحداً، أي لا أرى له نظيرا ...››[1] فالتحذير من عقاب الله للنفس البشرية، وجاءت لفظة نفس في الآية الكريمة نكرة في حيز النفي مما أفاد العموم؛ أي عموم النفوس فلا يغني أحد كائن ما كان على أحد كائن ماكان، وقول الله عز جل: ‹‹ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ ›› فالضميران عائدان للنفس الثانية المجرورة بمن؛ أي لا يقبل من نفس شفاعة ولا عدل تعتاض به، وجاء لفظ العدل مصدرا، والعَدل بفتح العين العوض والفداء سمى بالمصدر لأن الفادي يعدل المفدي بمثله في القيمة أو العين ويسويه به، يقال عدل كذا

[1] : مفاتيح الغيب؛ الرازي، ج3، ص: 58.

بكذا أي سواه به.[1] فلا يجوز في هذا اليوم لا توبة ولا شفاعة ولافدية يقضي بها عن نفسه فقول الله سبحانه وتعالى: ‹‹ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ››؛ أي فدية لأنها معادلة للمفدي، وجاء في الحديث: ‹‹لا يقبل منه صرف ولا عدل››: أي توبة ولا فدية. وحتى النفس العاصية لا تقبل منها شفاعة، وقول الله سبحانه وتعالى: ‹‹وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا ›› يعود على النفس الثانية العاصية غير المجزى عنها، وهي التي لا يؤخذ منها عدل، ولا يقبل منها شفاعة؛ أي إن جاءت بشفاعة شفيع لم يقبل منها، ويجوز رجوع الضمير للأولى على أنها لو شفعت لها لم تقبل شفاعتها كما لا تجزي عنها شيئا ولو أعطت عدلا عنها لم يؤخذ منها.[2] ولقد اختلف العلماء في معنى العدل المذكور في الآية الكريمة فرأى بعضهم أنه الفدية ورأى الآخر أنه المساوي للشيء.

والعدل هو الفدية أو البدل هكذا روي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما؛ أي بدل رجل مكان رجل، وأصل (العَدل) بالفتح ما يساوي الشيء قيمة وقدراً وإن لم يكن من جنسه وبالكسر(العِدل) المساوي في الجنس والجرم، ومن العرب من يكسر العين بمعنى الفدية وذكر الواحدي (العدل) بالفتح أو الكسر يعني المثل والضميران المجروران عائدان على النفس الثانية لأنها أقرب كما في قول الله سبحانه وتعالى: ‹‹وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ››، وكذا عدم قبول الشفاعة حتى لو جاءت بشفاعة شفيع لم يتقبل منها، وإما عائدان على الأولى لأنها المحدث عنها وهذا من نفي قبول الشفاعة أنها لو شفعت لم تقبل شفاعتها، وعليه فإن عدم أخذ العدل من الأولى يعني أنه لو لأعطي عدلا من الثانية لم يؤخذ، ويقصد هنا بالعموم من

[1] : ينظر: التحرير والتنوير؛ الطاهر بن عاشور، ج1، ص: 484...487.

[2] : ينظر: الكشاف؛ الزمخشري، ج1، ص: 75 – 76.

هم في رتبة الكفار في المعصية؛ أي في درجة المعصية وإن رأى البعض أن العصاة من المسلمين يجوز لهم الشفاعة وهذا من باب التخصيص كما في قول الله عز وجل: ‹‹وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنۡ أَذِنَ›› وهذا دليل أن التخصيص هنا للمسلمين والمسلمون هم شفعاء الرسول صلى الله عليه وسلم.[1]

رتب الطاهر بن عاشور تفسيره ترتيبا عقلياً متسلسلاً، حيث بدأ بذكر سياق الآية الكريمة، ملمحا للسياق السابق الذي عطفت عليه، ثم بدأ بالشرح اللغوي، أما الزمخشري والألوسي فبدآ مباشرة بذكر الشرح اللغوي، واتفق الطاهر بن عاشور مع الألوسي في دلالة العموم وهذا لأن النفس نكرة واقعة في حيز النفي، واتفق الألوسي مع الزمخشري في عودة الضميرين على النفس الثانية مع جواز عودته على الأولى، بينما اكتفى بن عاشور بعودته على الثانية فقط، وكلهم اتفقوا في المعنى العام للعدل أنه المثل أو المساوي.

جاء في الآية الكريمة لفظ العدل مصدراً نكرةً مما دل على العموم، ودلالته على العموم من وجهين: أولاً: كونه مصدراً والمصدر جنس للمشتقات كما قلنا آنفاً، ودلالة الجنس على العموم، وهذا لآنه يعم المشتقات ‹‹ والجنس عند النحويين والفقهاء هو اللفظ العام، فكل لفظ عم شيئين فصاعداً هو جنس لما تحته، سواءاً اختلف نوعه أو لم يختلف››[2]، ثانيا: ومن اللطائف الصرفية الموجودة في الآية الكريمة أن المصدر نكرة والنكرة في حيز النفي تفيد

[1]: ينظر: روح المعاني؛ محمود الألوسي، ج1، ص: 251- 252.

[2]: الكليات؛ أبو البقاء، ص: 339.

العموم، وهذا ما تفضل به الطاهر بن عاشور في شرحه للآية الكريمة[1]، وكون المصدر جاء في حيز النفي فهذا يعني لنا أن دلالة لفظ العدل هنا هي دلالة العموم؛ وعليه فإن هاته الآية التي غرضها التهويل والترهيب من هذا اليوم العظيم، الذي لا ينفع فيه شيء، فهي شاملة لليهود والنَّصارى وأصحاب الكبائر.

2_ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡتُلُواْ ٱلصَّيۡدَ وَأَنتُمۡ حُرُمٞۚ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدٗا فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ أَوۡ كَفَّٰرَةٞ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوۡ عَدۡلُ ذَٰلِكَ صِيَامٗا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمۡرِهِۦۗ عَفَا ٱللَّهُ عَمَّا سَلَفَۚ وَمَنۡ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنۡهُۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٞ ذُو ٱنتِقَامٖ﴾ [المائدة: 95].

عندما أمر الله سبحانه وتعالى سيدنا إبراهيم ببناء الكعبة، وتم تفيذ ذلك من سيدنا إبراهيم وولده إسماعيل، سن الله سبحانه وتعالى على هذا البيت الأمن والأمان، فطال هذا الأمن كل من هو في البيت حتى الحيوانات فحرم الله سبحانه وتعالى الصيد على المحرم وصيد ماهو في الحرم المكي، وفي حال فَعَل ذلك خطأً أو متعمداً فعليه بالجزاء مقابل ذلك أو بالكفارة أو الصيام، والمقصود بـ:(ذَوَا عَدۡلٖ)؛ أي حكمان عادلان من المسلمين يحددان الحكم اللائق بالمحرم، والمقصود بـ:(عَدۡلُ ذَٰلِكَ صِيَامٗا)، أنها إحدى المخيرات الثلاثة التي حددها الله سبحانه وتعالى للمحرم الذي قام بفعل الصيد، والعدل هنا يقصد به المثل؛ أي بمثل ذلك صياماً.[2]

[1]: ينظر التحرير والتنوير؛ الطاهر بن عاشور، ج1، ص: 485.

[2] : ينظر: الكشاف؛ الزمخشري، ج7، ص: 309.

وإذا أخطأ المحرم واصطاد صيداً وجب عليه تعيين حَكَماً ليحكم له حُكْماً عادلاً ‹‹ وقوله تعالى ‹‹يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ›› جملة في موضع الصفة للجزاء أو الاستئناف البياني، أي يحكم بالجزاء، أي بتعيينه. والمقصد من ذلك أنّه لا يبلغ كلّ أحد معرفة صفة المماثلة بين الصيد والنعم فوكل الله أمر ذلك إلى الحكمين. وعلى الصائد أن يبحث عمّن تحققّت فيه صفة العدالة والمعرفة فيرفع الأمر إليهما. ويتعيّن عليهما أن يجيباه إلى ما سأل منهما وهما يعيّنان المثل ويخيّرانه بين أن يعطي المثل أو الطعام أو الصيام، ويقدّران له ماهو قَدر الطعام إن اختاره.››[1]، وعلى الحاكم أن يخير المخطيء بين ثلاثة أحكام ‹‹... وقوله ‹‹ أَوۡ عَدۡلُ ذَٰلِكَ ›› تقتضي تخيير قاتل الصيد في أحد الثلاثة المذكورة. ››[2]، كما يجب على الحاكم كذلك أن يسأل الصائد ومن ثم يكون الحكم ‹‹ قوله: فَجَزَآءٞ مِّثۡلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٍ ...(95) يقول: من أصاب صيدا ناسيا معتمِدا للصيد حكم عليه حاكِمان عدلان فقيهان يسألانه: أقتلت قبل هذا صيدا ؟ فإن قال: نعم، لم يحكما عليه وقالا: ينتقم الله منك. وإن قال: لا، حكما عليه، فإن بلغ قيمةُ حكمهما ثمن بَدَنةّ أو شاة حكما بذلك عليه ... ››[3] والعدل في الآية الكريمة المثل أو المساوي ‹‹ وقوله: (عَدۡلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا) و العَدْل: ما عادل الشيء من غير جنسه، والعِدل المِثْل. وذلك أن تقول: عندي عِدْل غلامك وعِدْل شاتك إذا كان غلاما يعدل غلاما أو شاة تعدل شاة. فإذا أردت قيمته من غير جنسه نصبت العين. وربما قال بعض العرب: عِدله. وكأنه منهم غلط لتقارب معنى

[1] : التحرير والتنوير؛ الطاهر بن عاشور، ج7، ص: 47.

[2] : نفسه؛ ج7، ص: 48.

[3] : روح المعاني؛ الألوسي، ج1، ص: 320.

العَدْل من العِدل. وقد اجتمعوا على واحد الأعدال أنه عِدل...››[1] فالعدل بفتح العين يختلف عن العدل بالكسر، وبعض العرب ترى أنها لغات لمعنى واحد.

قام الزمخشري بشرح الآية الكريمة شرحا دلالياً، وشرح الألوسي مثله، بينما تميز بن عاشور بالشرح النحوي مع حفاظه على الشرح الدلالي.

ذكر المصدر في هذه الآية الكريمة مرتين نكرة، بدلالتين مختلفين، وتميز المصدر الأول: بدلالتين: فالأولى: دلالة معروفة وهي صفة للرجل وهذا ما ذكره الزمخشري، وأما الثانية: فهي صفة للجزاء وهذا ما جاء به الطاهر بن عاشور، وقولنا صفة للرجل فهو وجوب أن يحكم الرجل حكما عادلا حيث يتوافق حكم الجزاء مع الخطيئة وهذا التوفيق يتوفر في رجل عدل، وقولنا صفة للجزاء هو أن يكون الحكم مناسبا موافقا للجزاء، واللطيفة الصرفية من مجيئه مصدرا نكرة، فالحكم يختلف من صائد لصائد فهو غير محدد مجهول، ودلالة المصدر العموم، ودلالة النكرة كذلك العموم، مما دل هذا على وجوب أن يعم العدل في الحكم للجزاء، أو أن تعم صفة العدل في الحكم للرجل كل شخص كلف بهذا عبر الزمن وهنا على الأرجح أنها صفة للجزاء على قول ابن عاشور، وهذا لأن النكرة وحكم الجزاء متناسبان في الدلالة والله أعلم.

وأما المصدر الثاني فإن التعليل فيه على أنه نكرة هذا لأن المصدر هنا هو حكم لإحدى الثلاثة، وهذه الأخيرة مختلفة من موضع لموضع فتحديدها يتم بعد معرفة الحالة

[1] : المصدر نفسه؛ ج1؛ ص: 320.

فهي مجهولة إلى أن تعرف فيتم الحكم من خلالها، لهذا ناسب المصدر النكرة للسياق الموجود فيه.

2_ الفعل:

﴿وَذَرِ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَهُمۡ لَعِبٗا وَلَهۡوٗا وَغَرَّتۡهُمُ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَاۚ وَذَكِّرۡ بِهِۦٓ أَن تُبۡسَلَ نَفۡسُۢ بِمَا كَسَبَتۡ لَيۡسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيّٞ وَلَا شَفِيعٞ وَإِن تَعۡدِلۡ كُلَّ عَدۡلٖ لَّا يُؤۡخَذۡ مِنۡهَآۗ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أُبۡسِلُواْ بِمَا كَسَبُواْۖ لَهُمۡ شَرَابٞ مِّنۡ حَمِيمٖ وَعَذَابٌ أَلِيمُۢ بِمَا كَانُواْ يَكۡفُرُونَ﴾ [الأنعام: 70]

الله سبحانه وتعالى وصى رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم بأن يترك الذين اتخذوا دينهم لعباً ولهواً، وغرتهم الحياة الدنيا، بأن نصيبهم في الآخرة لا عدل لهم مهما كان يكن ولا شفيع.

ففي قوله: ‹‹ ﴿وَإِن تَعۡدِلۡ كُلَّ عَدۡلٖ لَّا يُؤۡخَذۡ مِنۡهَآۗ﴾ وإن تفد كل فداء، والعدل الفدية لأن الفادي يعدل المفدي بمثله، وكل عدل: نصب على المصدر وفاعل يؤخذ منها لا ضمير العدل؛ لأنّ العدل ههنا مصدر فلا يسند إليه الأخذ، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٌ﴾ فمعنى المفدي به فصحّ إسناده إليه ››[1]، لقد جاءت هذه الآية الكريمة في سياق جملة شرطية غير متحققة الشرط، وهذا كما يراه أبو حيان الأندلسي: ‹‹ ﴿وَإِن تَعۡدِلۡ كُلَّ عَدۡلٖ لَّا يُؤۡخَذۡ مِنۡهَآۗ﴾ أي: وإن تفد كل فداء. و‹‹ العدل›› الفدية، لأن الفادي يعدل الفداء بمثله.... قالوا: وانتصب (كل عدل) على المصدر؛ و(يؤخذ) الضمير فيه عائد على المعدول به

[1] : الكشاف؛ الزمخشري، ج7، ص: 332- 333.

المفهوم من سياق الكلام ولا يعود على المصدر. لأنه لا يسند إليه الأخذ، وأما في (وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٌ) فعنى المفدي به فيصح إسناده إليه. ويجوز أن ينتصب (كل عدل) على المفعول به، أي: وإن تعدل بذاتها (كل) أي كل ما تفدي به (ولا يؤخذ) ويكون الضمير على هذا عائدا على (كل عدل) وهذه الجملة الشرطية على سبيل الفرض والتقدير لا على سبيل إمكان وقوعها.››[1]، والله سبحانه وتعالى بين أنه لو أتى هؤولاء يوم القيامة وحققوا شرط العدل عن أنفسهم فلن يتم حصول الشرط.

فجاءت هذه الآية الكريمة في سياق جملة شرطية بـ:(إن) المفيدة عدم تحقيق حصول الشرط، لأن هذا محال، و(تعدل) مضارع عَدَلَ إذا فدى شيئا بشيء، فالفداء عدل، والعدل: (في كل عدل) مصدر عَدَلَ القياسي، ولا يجوز أن يكون العدل مفعولا به لـعدل، لأن عدل يتعدّى للعوض بالباء وإنما يتعدى بنفسه للعوض، (كل) هنا مجاز في الكثرة إذ ليس للعدل والفداء حصر حتى يحاط به كله، وقول الله سبحانه وتعالى: ‹‹لَّا يُؤۡخَذۡ مِنۡهَآۖ››؛ أي لا يؤخذ منها ما تعدل به، وليس في يؤخذ ضمير العدل، لأن العدل هنا بمعنى المصدر فلا يسند إليه الأخذ كما في الكشاف[2]

لقد فسر الزمخشري الآية الكريمة بذكر العلاقة الإسنادية الموجودة في تركيبها، مقارنا إياها مع الآية (48) من سورة البقرة، فيرى أن العدل هنا لا يسند للفعل يؤخذ، وأما في قوله: ﴿وَلَا يُؤۡخَذُ مِنۡهَا عَدۡلٌ﴾ يصح إسناده، والمقصود من كلامه أنه لا يصح إسناده، هذا لأنه

[1] : البحر المحيط؛ الأندلسي، ج4، ص: 160- 161.

[2] : ينظر: التحرير والتنوير؛ الطاهر بن عاشور، ج7، ص: 298.

مفعول مطلق والمفعول المطلق لا يصح إسناده[1]، فتقدير الكلام (وَإِن تَعۡدِلۡ كُلَّ عَدۡلٖ لَّا يُؤۡخَذۡ مِنۡهَآۗ)، وأما بالنسبة لأبي حيان الأندلسي فإنه أخذ على الزمخشري، إلا أنه بسط نوعا ما وزاد عليه ذكر سياق الآية الكريمة وهو جملة شرطية غير متحققة، وما تميز به الطاهر بن عاشور هو ذكره المصدر في (كل عدل) هو العدل، مصدر عدل القياسي، وبهذا يكون بن عاشور بين قول الزمخشري في أنه لا يجوز إسناده للفعل.

ذكر لفظ العدل في هذه الآية مرتين، مرة بصيغة الفعل متصرفة في الفعل المضارع مع الضمير(هي)، ومرة كمصدر نكرة.

يدل الفعل هنا على دلالة الاستقبال وهذا لارتباطه بأداة الشرط (إن)، فالفعل المضارع يدل على الاستقبال تنصيصا إذا دخلت عليه أداة الشرط نحو﴿إِن يَشَأۡ يَرۡحَمۡكُمۡ﴾.[2]، ويدل مصدر العدل هنا على دلالة العموم؛ أي شمول عدم العدل كل من اتصف بالصفات المذكورة في الآية الكريمة، وما يزيد من دلالالته على العموم كونه مسبوقا بـ: (كل) والتي هي من صيغ العموم والشمول.

[1] : ينظر: جامع الدروس العربية؛ الغلاييني، ص: 337.

[2] : ينظر: معاني النحو؛ السامرائي، ج3، ص:324 -325 – 326.

ثالثا: الشرك بالله: يصنف فيها الآيات الدالة عن العدول عن الحق، أو التي بمعنى أن المشركين يسوون شركاؤهم بالله.

الفعل:

1_ ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ﴾ [الأنعام: 01]

لقد بين الله سبحانه وتعالى في سياق هذه الآية الكريمة أنه بالرغم من آيات الله العظيمة المتجلية في الكون والموجودات إلا أن الكافرين عن الحق زاغون، وبربهم مسوون.

عطف الجملة الثانية على الجملة الأولى، عطف الله جملة ‹‹ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ ›› على جملة ‹‹ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ ›› و(ثمَّ) للتراخي الرتبي الدال على أن ما بعدها يتضمن معنى من نوع ما قبله، ومعنى ‹‹ يعدلون ›› يسووّن، والعدل التسوّية، تقول: عدلت فلانا بفلان، إذا سوّيته به، كما تقدم في قوله: ‹‹ أَوۡ عَدۡلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا ››، ويدل الفعل المضارع ‹‹ يعدلون ›› على التجدد، وحذف مفعول ‹‹ يعدلون ››؛ أي يعدلون بربهم غيره.[1]

لقد فسر العلماء هذه الآية الكريمة على وجوه كثيرة جدا نذكر من بينها: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ﴾: يحتمل أن يعدلون هنا بمعنى العدول، أو بمعنى التسوية والجملة إما لإنشاء الاستبعاد، أو إخبارية واردة للاخبار، وقد ضع العلماء في تفسير هذه

[1] : ينظر: التحرير والتنوير؛ الطاهر بن عاشور، ج7، ص: 128.

الآية احتمالات كثيرة جدا، اختار منها المحققون بعضها، ومن بين ما اختار المحققون أن الجملة معطوفة على جملة الحمد، والعدل بمعنى العدول؛ أي الانصراف، أو أن تكون الجملة معطوفة على جملة الصلة والعدل بمعنى التسوية.

وإذا كانت الباء متعلقة بـ (يعدلون) فالعدل هنا هو التسوية، أما إذا كانت متعلقة بـ (كفروا) فالعدل هنا بمعنى العدول.[1]

وبالرغم من عظمة الله وقدرته الناطقة في خلقة، إلا أن الكفار أشركوا به وساووا شركاؤهم بالله سبحانه وتعالى وهذا مايبينه لنا السيد قطب : تتحدث هذه الآية الكريمة عن أحقية الحمد لله سبحانه وتعالى والثناء عليه، وعلى ألوهيته المتجلية في الخلق والإنشاء وبالرغمن هذه الآيات الصارخة المبيينة لعظمة الله وقدرته العظيمة في ما خلق كخلق السموات والأرض، والظلمات والنور فمن العجب العجاب أن تجد من يجعل لله سبحانه تعالى شركاء ويعدولونهم به ويساوونه.[2] وعلى هذا فالآية تحتمل معنيان معا معنى التسوية ومعنى العدول وهذا لأنه بالرغم من الآيات المتجلية في عظمة الله وخلقه إلا أن الكفار يسوون بالله ما يشركونه به، وكونهم يشركون بالله آلهة فهذا يعني أنهم زاغوا عن الحق وانحرفوا والزيغ والانحراف هو عدول. والله أعلم.

[1] : ينظر: روح المعاني؛ الألوسي، ج7، ص: 84- 85.

[2] : ينظر: في ظلال القرآن؛ سيد قطب، ج7، ص: 1030.

شرح الطاهر بن عاشور شرحا لغويا بحتاً، صرفيا ونحويا ودلاليا، بينما تميز الألوسي باستخدام المنطق أو ما يشبه التحليل الرياضي في شرح هذه الآية الكريمة، معتمدا في ذلك على تفسيرات العلماء، وشرح سيد قطب الآية الكريمة شرحاً دلالياً.

جاء لفظ العدل فعلاً مضارعاً دالاً على التجدد والاستمرارية، والذي يدل على أنه دال على التجدد والاستمرارية أمران: فالأول: كونه مسبوقا بفعل ماض (كفروا) موجوداً في سياق الصلة ومن دلالات الماضي ‹‹ إذا وقع صلة...الاستقبال نحو ﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبۡلِ أَن تَقۡدِرُواْ عَلَيۡهِمۡۖ ﴾ [المائدة 34.] ...››[1]، والثاني: المضارع يكون دالاً على ‹‹الاستمرار التجددي: وذلك كقوله تعالى ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ تُؤۡتِي ٱلۡمُلۡكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلۡمُلۡكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُۖ بِيَدِكَ ٱلۡخَيۡرُۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [آل عمران: 26] فهذه الأحداث تتكرر باستمرار. ››[2]، وكون هذه الأحداث تتكرر وتستمر فكذلك هنا الكافرون في كل زمن يعدلون بربهم، وعن ربهم يعدلون.

2_ ﴿قُلۡ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشۡهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَاۖ فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشۡهَدۡ مَعَهُمۡۚ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ وَهُم بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ﴾ [الأنعام: 150]

الله سبحانه وتعالى يأمر الرسول صلى الله عليه وسلم، بأن يشهد هو وأصحابه على ما حرم الله سبحانه وتعالى، وأن لا يتبع أهواء المشركين الذين يسوون شركاؤهم بربهم، فيقول الله عز وجل:

[1] : معاني النحو؛ السامرائي، ج3، ص: 316.

[2] : المصدر نفسه؛ ج3، ص: 332.

‹‹ ﴿وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ من وضع الظاهر موضع المضمر للدلالة على أنّ من كذب بآيات الله وعدل به غيره فهو متبع لهوى لا غير؛ لأنه لو اتبع الدليل لم يكن إلاّ مصدقاً بالآيات موحداً لله تعالى.››[1]، فالله سبحانه وتعالى يأمره بعدم اتباع الكاذبين بالآيات والذين لا يؤمنون بالآخرة ‹‹ ﴿وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ وَهُم بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ﴾ الظاهر في العطف: أنه يدل على مغايرة الذوات، و(ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا) يعم جميع من كذب الرسول وإن كان مقرا بالآخرة كأهل الكتاب و(ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ) قسم من المكذبين بالآيات، وهم: عبدة الأوتان والجاعلون لربهم عديلاً، وهو المثل عدلوا به الأصنام في العبادة والإلهية، ويحتمل أن يكون العطف من تغاير الصفات والموصوف واحد...››[2]، وأمره جلا جلاله بأن لا يشهد معهم إن شهدوا فقال عز وجل: ‹‹ ﴿ فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشۡهَدۡ مَعَهُمۡۚ ﴾ تنبيها على كونهم كاذبين، ثم بين تعالى أنه إن وقعت منهم تلك الشهادة فعن اتباع الهوى، فأمر نبيه أن لا يتبع أهوائهم، ثم زاد في تقبيح ذلك بأنهم لا يؤمنون بالآخرة، وكانوا ممن ينكرون البعث والنشور، وزاد في تقبيحهم بأنهم يعدلون بربهم فيجعلون له شركاء. والله أعلم.››[3].

كل المفسرين رأوا أن معنى **(بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ)** هو الشرك بالله.

[1] : الكشاف؛ الزمخشري، ج8، ص: 351.

[2] : البحر المحيط؛ الأندلسي، ج4، ص: 250.

[3] : مفاتيح الغيب؛ الرازي، ج13، ص: 243.

لقد جاء لفظ العدل في هذه الآية الكريمة فعلاً مضارعاً متصرفاً مع الضمير(هم) ويدل فعل (يعدلون) في هذه الآية الكريمة على الاستمرار التجددي، كون الحدث يتكرر ويتجدد.

وخلاصة القول:

أنه جاءت الصيغ الصرفية للفظ العدل في الربع الأول من القرآن الكريم بثلاث دلالات، أولاً: دلالة الحق جاءت بصيغة المصدر وصيغة الفعل وغلب فيها المصدر المعرفة عن المصدر النكرة، وثانياً: دلالة الفدية جاءت هذه الدلالة بصيغة المصدر النكرة وفعل وغلب فيها المصدر النكرة، وثالثاً: الشرك بالله جاء هنا بصيغة الفعل فقط وصيغة الفعل هي التي تليق في هذه الدلالة، حيث الفعل فقط يجيء بدلالة العدول وهو الانحراف عن الحق.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: ألفاظ الظلم في الربع الأول من القرآن الكريم

إن الله سبحانه وتعالى أوجب أحكاماً، وشرع شرعاً، فأمر الإنسان بفعلٍ، ونهاه عن آخر، فعلى المسلم أن يطيع الله سبحانه وتعالى فيما أمر، وأن ينتهي عما نهاه عنه، ففعل المرء لما نهاه عنه ظلم يورث غضب الله.

تعريف الظلم لغة: ‹‹ الظلم: الظاء واللام والميم أصلان صحيحان، أحدهما خلاف الضياء والنور، والآخر وضع الشيء غير موضعه تعديًا.››[1]

تعريف الظلم اصطلاحا: ‹‹ والظلم عند أهل اللغة وكثير من العلماء: وضع الشيء في غير موضعه المختص به؛ إما بنقصان أو زيادة، أو بعدول عن وقته أو مكانه...››[2].

دلالات الظلم في الربع الأول من القرآن االكريم:

الظلم عند العلماء هو وضع الشيء في غير موضعه، وكونه كذلك فالظلم يكون على أشكال وأنواع تشملها كلها ظلم النفس، وهذا لأن الاعتداء على حد من حدود الله ظلم للنفس مهما كان نوع التعدي، فإن كان صغيراً فهو ظلم النفس الأصغر، وإن كان كبيراً فهو ظلم النفس الأكبر مثل الشرك بالله.

ومن دلالات لفظ الظلم كذلك ما نجده في القرآن الكريم من نفي هذه الصفة عن الله تعالى.

[1]: المقاييس؛ لابن فارس، ج3، ص: 468.

[2]: مفردات ألفاظ القرآن؛ الراغب الأصفهاني، تح: صفوان عدنان دوادي، دار القلم، دمشق، ط4، 1430هـ- 2009م، ص: 537 .

أولاً: الاعتداء (ظلم النفس الأصغر): ويدخل في هذا الصنف كل اعتداء على حد من حدود نهي عن فعله تحذيراً من أن يكون من الظالمين، أو الاعتداء على حدود الله سبحانه وتعالى يعقبه توبة وندم.

وسنورد آيات فيها الصنفان: صنف النهي عن الفعل و صنف الاعتداء الذي يعقبه توبة.

أ_ صنف النهي عن الفعل:

1_ الفعل:

﴿ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلۡجَهۡرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ إِلَّا مَن ظُلِمَۚ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾ [النساء: 148].

إن الله سبحانه وتعالى يحذر المسلمين من قول السوء في ببعضهم البعض ‹‹ وظَلَمَ. وقد يكون (مَنْ) في الوجهين نصبا على الاستثناء على الانقطاع من الأول. وإن شئت جعلت (مَنْ) رفعا إذا قلت (ظُلِمَ) فيكون المعنى: لا يحب الله أن يجهر بالسوء من القول إلا المظلوم. وهو الضيف إذا أراد النزول على رجل فمنعه فقد ظلمه، ورخص له أن يذكره بما فعل لأنه منعه حقَّه. ويكون ﴿لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلۡجَهۡرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ﴾ كلاما تاما، ثم يقول: إلا الظالم فدعوه، فيكون مثل قول الله تبارك وتعالى ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيۡكُمۡ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ إن الظالم لا حجة له، وكأنه قال إلا مَنْ ظلم فخلوه...››[1] وكذلك يحذرهم من الجهر بالسوء من القول ‹‹ (إِلَّا مَن ظُلِمَ) أي إلا جهر من ظلم فإنه غير مسخوط عنده تعالى،

[1]: معاني القرآن؛ الفراء، ج1، ص: 293.

وذلك بأن يدعو على ظالمه أو يتظلم منه ويذكره بما فيه من السوء؛ وروي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما وقتادة هو أن يدعو على من ظلمه، وعن مجاهد أن المراد لا يحب الله سبحانه أن يذم أحد أحدا أو يشكوه (إِلَّا مَن ظُلِمَۚ) فيجوز له أن يشكو ظالمه ويظهر أمره ويذكره بسوء ما قد صنعه. وعن الحسن والسدي– وهو المروي عن أبي جعفر رضي الله تعالى عنه– المراد لا يحب الله تعالى الشتم في الانتصار (إِلَّا مَن ظُلِمَۚ) فلا بأس له أن ينتصر ممن ظلمه بما يجوز الانتصار به في الدين...››[1].

فالله حرم القول السيء على الناس ‹‹ واستثنى ‹‹ مَنْ ظُلِمَ ›› فرخص له الجهر بالسوء من القول. والمستثنى منه هو فاعل المصدر المقدر الواقع في سياق النفي، المفيد للعموم، إذ التقدير: لا يحب الله جهر أحد بالسوء، أو يكون المستثنى مضافا محذوفا، أي: إلا جهر من ظلم، والمقصود ظاهر وقد قضي في الكلام حق الإيجاز. ورخص الله للمظلوم الجهر بالقول السيء ليشفي غضبه حتى لا يثوب إلى السيف أو إلى البطش باليد، ففي هذا الإذن توسعة على من لا يمسك نفسه عند لحاق الظلم به...››[2]

شرح الألوسي الآية الكريمة شرحاً دلالياً، وشرح الفراء والطاهر بن عاشور الآية الكريمة شرحاً دلالياً ونحوياً، واختلف إذن الشارحان في المستثنى منه، حيث رأى الفراء أن المستثنى منه منصوبٌ على الاستثناء المنقطع، ورأى االطاهر بن عاشور أن المستثنى منه هو فاعل للمصدر المقدر.

[1]: روح المعاني؛ الألوسي، ج6، ص: 02.

[2]: التحرير والتنوير؛ الطاهر بن عاشور، ج6، ص: 06.

2_ اسم الفاعل:

﴿وَلَا تَطۡرُدِ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ رَبَّهُم بِٱلۡغَدَوٰةِ وَٱلۡعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجۡهَهُۥۖ مَا عَلَيۡكَ مِنۡ حِسَابِهِم مِّن شَيۡءٖ وَمَا مِنۡ حِسَابِكَ عَلَيۡهِم مِّن شَيۡءٖ فَتَطۡرُدَهُمۡ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنعام: 52].

قال المشركون لرسول الله صلى الله عليه وسلم إن هؤلاء (يقصدون المسلمين الفقراء)، إنما هم عندك لوجود الطعام والملبس، وأمروه بطردهم لكي لا يخالط الفقراءُ الأغنياءَ، فنزلت هذه الآية الكريمة في التحذير من طردهم. وجملة ‹‹﴿فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ جواب النهي، ويجوز أن يكون عطفاً على فتطردهم على وجه التسبيب؛ لأن كونه ظالماً مسبب عن طردهم. وقريء: بالغدوة والعشي.››[1] وعليه ‹‹ فإن أنت طردتهم من مجلسك بحساب الفقر والغنى كنت لا تزن بميزان الله، ولا تقوّم بقيمه.. فكنت من الظالمين.. وحاشا لرسول الله – صلى الله عليه وسلم– أن يكون من الظالمين! ››[2]، فارتبط الظلم بالطرد لأن الطرد سبب في الظلم، فانتفاء الظلم بانتفاء الطرد، وانتفاء الطرد متوقف على ملكية حسابهم، فحسابهم ليس لرسول الله صلى الله عليه وسلم، وعليه فإن عدم الظلم متوقف على عدم تفويض الحساب لرسول الله صلى الله عليه وسلم، من هذا أنه لو كان عليه حسابهم لم يكن طرده ظلماً، فالطرد سبب للظلم كونه صلى الله عليه وسلم لا يملك حسابهم.[3]

كلا المفسرين الزمخشري والألوسي فسر الآية الكريمة تفسيراً دلالياً.

[1]: الكشاف؛ الزمخشري،ج7، ص: 329.

[2]: في ظلال القرآن؛ سيد قطب،ج7، ص: 1100.

[3]: ينظر: روح المعاني؛ الألوسي،ج7، ص: 161.

جاء لفظ الظلم (اسمَ فاعل) مشدد العين، معرفاً بالألف واللام، ويدل من حيث الزمن على الاستقبال كونه في سياق النهي.

وعليه فإن السؤال الذي يطرح نفسه على ما دل اسم الفاعل هنا من حيث الحدوث والثبوت ولماذا ؟

(من الظالمين) قريبة في المعنى لجملة (الذين ظلموا) فبما أن المعنى واحد لما هنا بصيغة اسم الفاعل بدلاً من صيغة الفعل (الذين ظلموا) ؟

دل اسم الفاعل هنا على الحدوث لا الثبوت كون رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرتكب الذنب فلم يقم بطردهم، فهو صلى الله عليه وسلم معصوم من الخطأ.

وأما مناسبة اسم الفاعل للسياق الذي جاء فيه كون صفة الظلم تتحقق بتحقق الشرط فلو كان فعلاً في جملة الصلة كـ (من الذين ظلموا)، فالفعل الماضي في جملة الصلة عندما يكون في سياق يدل على الاستقبال كالنهي مثلاً فإن الشرط يكون متحققاً قطعاً، وهذا لأن فعل الماضي في جملة السياق يكون دالاً على وقوع الأمر في الاستقبال قطعاً، عندما يكون في حال الإخبار عن الأحداث المستقبلية مع قصد القطع بوقوعها نحو قول الله ﴿**وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ رَبَّهُمۡ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ زُمَرًاۖ**﴾ **[الزمر:73]**[1]

[1]: ينظر: معاني النحو؛ السامرائي، ج3، ص: 313– 314.

ب_ الصنف الذي يعقبه توبة:

1_ المصدر:

﴿فَمَن تَابَ مِنۢ بَعۡدِ ظُلۡمِهِۦ وَأَصۡلَحَ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَتُوبُ عَلَيۡهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ [المائدة:39]

مما شرع الله سبحانه وتعالى في شرعه قطع يد السارق والسارقة، إلا من تاب ‹‹﴿فَمَن تَابَ﴾ من السرّاق ﴿ مِنۢ بَعۡدِ ظُلۡمِهِۦ﴾ من بعد سرقته ﴿وَأَصۡلَحَ﴾ أمره بالتقصي عن التبعات ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَتُوبُ عَلَيۡهِ﴾ ويسقط عنه عقاب الآخرة، وأما القطع فلا تسقطه التوبة عند أبي حنيفة وأصحابه. وعند الشافعي في حد قوليه تسقطه.››[1]، فعلى المسلم أن يتوب من كل شر وفساد ويسعى جاهداً بنفسه للخير والصلاح ‹‹ ‹‹ تَابَ مِنۢ بَعۡدِ ظُلۡمِهِۦ وَأَصۡلَحَ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَتُوبُ عَلَيۡهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ›› فالظلم عمل فَمَنْ تَابَ إيجابي شرير مفسد؛ ولا يكفي أن يكف الظالم عن ظلمه ويقعد: بل لا بد أن يعوضه بعمل إيجابي خير مصلح..على أن الأمر في المنهج الرباني أعمق من هذا.. فالنفس الإنسانية لا بد أن تتحرك، فإذا هي كفت عن الشر والفساد ولم تتحرك للخير والصلاح بقي فيها فراغ وخواء قد يرتدان بها إلى الشر والفساد. فأما حين تتحرك إلى الخير والصلاح فإنها تأمن الارتداد إلى الشر والفساد؛ بهذه الإيجابية وبهذا الامتلاء..إن الذي يربِّي بهذا المنهج هو الله.. الذي خلق والذي يعلم من خلق ..››[2].

إن الله سبحانه وتعالى وضع حدوداً لنظام وصلاح المسلمين، وحد السرقة قطع اليدين، إلاّ من تاب ‹‹ تَابَ مِنۢ بَعۡدِ ظُلۡمِهِۦ وَأَصۡلَحَ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَتُوبُ عَلَيۡهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ

[1]: الكشاف؛ الزمخشري،ج6، ص: 290.

[2]: في ظلال القرآن؛ سيد قطب، ج6، ص: 886.

(39) أي: فمن تاب من بعد ظلمه بالسرقة، وظلمه مضاف إلى الفاعل، أي: من بعد أن ظلم غيره بأخذ مال أو سرقة، قيل: أو مضاف إلى المفعول، أي: من بعد أن ظلم نفسه وفي جواز هذا الوجه نظر، إذ يصير التقدير من بعد أن ظلمه، ولو صرح بهذا لم يجز، لأن فيه تعدي الفعل الرافع الضمير المتصل إلى الضمير المتصل المنصوب، وذلك لا يجوز إلا في باب ظن، وفقد وعدم.››[1].

شرح الزمخشري وسيد قطب الآية الكريمة شرحاً دلالياً ، بينما شرحها الأندلسي شرحاً نحوياً.

جاء لفظ الظلم مصدراً نكرة في سياق جملة شرطية متحققة الشرط ‹‹ فالنكرة في سياق النفي تفيد العموم، وكذا في سياق النهي أو الشرط أو الاستفهام الإنكاري كقوله: ﴿فَلَا تَدۡعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدٗا (18)﴾ وقوله تعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ وقوله تعالى: ﴿مَنۡ إِلَٰهٌ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَأۡتِيكُم بِضِيَآءٖ﴾››[2]، ومنه كون المصدر نكرة في سياق الشرط دال على العموم.

2_ اسم الفاعل:

﴿وَقُلۡنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ وَكُلَا مِنۡهَا رَغَدًا حَيۡثُ شِئۡتُمَا وَلَا تَقۡرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة: 35].

[1]: البحر المحيط؛ الأندلسي، ج3، ص: 495.

[2]: شرح الورقات في أصول الفقه؛ عبد الرحمان النجدي، ص: 114.

وقصة سيدنا آدم وزوجه معروفة إذ نهاهما الله عز وجل عن قرب الشجرة، فوسوس لهما الشيطان بالأكل منها، حيت قال عز من قائل: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾، ومعنى: ‹‹ (مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ) أي الذين ظلموا أنفسهم بارتكاب المعصية أو نقصوا حظوظهم بمباشرة ما يخل بالكرامة والنعيم، أو تعدوا حدود الله تعالى، ولعل القربان المنهي عنه الذي يكون سببا للظلم المخل بالعصمة، هو ما لا يكون مصحوبا بعذر – كالنسيان هنا مثلا– المشار إليه بقوله تعالى: (فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا) ... و– الظلم– المقول بالتشكيك على ارتكاب المعصية عدم عصمة آدم عليه السلام – بالأكل المقرون بالنسيان –، وإن ترتب عليه ما ترتب – نظرا إلى أن حسنات الأبرار سيئات المقربين...››[1]، ويستعمل الظلم عند العرب على عدة معان، ‹‹ وقوله ‹‹فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ›› أي من المعتدين وأشهر معاني الظلم في استعمال العرب هو الاعتداء، والاعتداء إما على نهي الناهي إن كان المقصود من النهي الجزْم بالترك وإما اعتداء على النفس والفضيلة إن كان المقصود من النهي من الأكل من الشجرة بقاء فضيلة التنعم للآدم في الجنة فعلى الأول الظلم لأنفسهما بارتكاب غضب الله وعقابه وعلى الثاني الظلم لأنفسهما بحرمانها من دوام الكرامة. ››[2] فكانت نتيجة قربهما للشجرة أن ظلما نفسهما فكانت النتيجة الحرمان من البقاء في الجنة ‹‹ ﴿مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ من الذين ظلموا أنفسهم بمعصية الله ﴿ فتكونا﴾ جزم عطف على ﴿ تقربا﴾ أو نصب جواب للنهي. ››[3].

[1] : روح المعاني؛ الألوسي، ج1، ص: 235.

[2] : التحرير والتنوير؛ الطاهر بن عاشور، ج1، ص: 433.

[3] : الكشاف؛ الزمخشري، ج1، ص: 72.

يرى الألوسي أن ظلم النفس يكون بارتكاب المعصية، أو بالحرمان من التنعم، أو التعدي على حدود الله، كما يرى أن هذا الخطأ لا يشكك في عصمة أبينا آدم عليه السلام ويرى ابن عاشور أن الظلم هو الاعتداء على حد من حدود الله، والذي كان سببا في ظلم النفس وجهان: أولا: ظلم النفس بارتكاب ما يغضب الله. وثانيا: ظلم النفس بحرمانها من النعم، وأما الزمخشري فرأى بأن ظلم النفس هو معصية الله.

جاء لفظ الظلم في الآية الكريمة جمعا لاسم فاعل مشدد العين، ألا وهو (الظَّالمين) ودل اسم الفاعل هنا من حيث الدلالة الزمنية على المستقبل، والذي دل على ذلك:

كونه في سياق النهي، والنهي نوع من أنواع الأمر والأمر يخص المستقبل.

أما من حيث دلالته على الحدث أو الثبوت فاسم الفاعل دل هنا على الحدوث لا الثبوت؛ لأن أبانا آدم عليه السلام أعقب خطأه بتوبة واستغفار، ولأن خطأه كان مرة واحدة.

ثانياً: الكفر بالله والإشراك به (ظلم النفس الأكبر): هو عبادة غير الله أو الإشراك به سبحانه وتعالى، ويسمي بالظلم الأكبر كقوله تعالى:﴿إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ﴾ [لقمان: 52].

1_ الفعل:

﴿مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ فِي هَٰذِهِ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا كَمَثَلِ رِيحٖ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتۡ حَرۡثَ قَوۡمٖ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ فَأَهۡلَكَتۡهُۚ وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ وَلَٰكِنۡ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ﴾ [آل عمران: 117].

إن الله سبحانه وتعالى لم يتقبل نفقات وصدقات الكفار‹‹ وشبه بحرث ﴿قَوۡمٖ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ﴾ فأهلك عقوبة لهم على معاصيهم لأن الإهلاك عن سخط أشد وأبلغ...﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ﴾ الضمير للمتّقين، على معنى: وما ظلمهم الله بأن لم يقبل نفقاتهم ولكنهم ظلموا أنفسهم حيث لم يأتوا بها مستحقةً للقبول، أو لأصحاب الحرث الذين ظلموا أنفسهم، أي: وما ظلمهم الله بإهلاك حرثهم، ولكن ظلموا أنفسهم بارتكاب ما استحقوا به العقوبة وقريء: ولكن بالتشديد بمعنى: ولكن أنفسهم يظلمونها هم، ولا يجوز أن يراد ولكنه أنفسهم يظلمون على إسقاط ضمير الشأن، لأنه إنما يجوز في الشعر.››[1]، ووصفهم الله بالظلم لعصيانهم ‹‹ وقوله ﴿ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ﴾ جملة في موضع الصفة لقوم، وظاهره أنهم ظلموا أنفسهم بمعاصيهم، فكان الإهلاك أشد، إذا كان عقوبة لهم...﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ﴾ جوز الزمخشري وغيره أن يعود الضمير على المنافقين، أي: ما ظلمهم بأن لم تقبل نفقاتهم، وأن يعود على أصحاب الحرث، أي: ما ظلمهم بإهلاك حرثهم، ولكن ظلموا أنفسهم بارتكاب المعاصي... ﴿وَلَٰكِنۡ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ﴾ يدل على فعل الحال في حاضرين انتهى.››[2]، والله يُذَكِّرُ السامعين ‹‹...والسامعون عالمون بأن عقاب الأقوام الَّذين ظلموا أنفسهم غاية في الشدّة، فذكر وصفهم بظلم أنفسهم لتذكير السامعين بذلك على سبيل الموعظة...وقوله ‹‹ وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ وَلَٰكِنۡ

[1]: الكشاف؛ الزمخشري، ج4، ص: 190-191.

[2]: البحر المحيط؛ الأندلسي، ج3، ص: 41.

أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ›› الضّمائر فيه عائدة على الَّذين كفروا. والمعنى أنّ الله لم يظلمهم حين لم يتقبّل نفقاتهم بل هم تسبّبوا في ذلك، إذ لم يؤمنوا لأنّ الإيمان جعله الله شرطا قي قبول الأعمال، فلمّا أعلمهم بذلك وأنذرهم لم يكن عقابه بعد ذلك ظلما لهم، وفيه إيذان بأنّ الله لا يخلف وعده من نفيٍ الظلم عن نفسه.››[1]

إن الزمخشري وأبا حيان الأندلسي اتفقا على شرح الآية الكريمة، ورأى الزمخشري أنه لا يجوز إسقاط ضمير الشأن (هم) لأنه لا يجوز إلاّ في الشعر، ورأى الطاهر بن عاشور أن سبب عدم قبولهم نفقاتهم لعدم إيمانهم، فالإيمان هو السبب الرئيسي في قبول الأعمال.

جاء في سياق هذه الآية الكريمة ثلاثة أفعال، فعلان ماضيان وفعل مضارع.

فالفعل الأول (ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ) جاء في سياق الماضي الذي ضربه الله سبحانه وتعالى كمثل على القوم الذين ظلموا أنفسهم بذنوبهم، وزرعوا زرعاً فأصابته صر فأهلكته، فهذا حَدَث في الماضي وانتهى فناسب الفعل الماضي هذا السياق كونه حدث في الماضي وانتهى.

وبالنسبة للفعل الثاني (وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ) ماحدث لهم في الماضي من إصابة حرثهم وإهلاكه جراء ذنوبهم التي اقترفوها، فهذا كذلك حَدَث في الماضي وانتهى فناسب الفعل الماضي هذا السياق كونه حدث في الماضي، وهذا السياق هو سياق تكملة للسابق.

[1]: التحرير والتنوير؛ الطاهر بن عاشور، ج4، ص: 62.

والفعل الثالث (وَلَٰكِنۡ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ) جاء فعلاً مضارعاً، ويجيء الفعل المضارع دالاً على الاستمرار والتجدد، فالكفار هم في استمرار متكرر باقترافهم الذنوب نفسها والأحوال نفسها.

2_ اسم الفاعل:

1_﴿وَإِذۡ وَٰعَدۡنَا مُوسَىٰٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗ ثُمَّ ٱتَّخَذۡتُمُ ٱلۡعِجۡلَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ وَأَنتُمۡ ظَٰلِمُونَ﴾ [البقرة: 51].

حين ذهب سيدنا موسى عليه السلام لميقات ربه، قام قومه باتخاذ العجل إلهاً فوصفهم الله سبحانه وتعالى بالظلم حيث قال: ‹‹ ﴿وَأَنتُمۡ ظَٰلِمُونَ﴾ جملة حالية ومتعلق الظلم، قيل ظالمون بوضع العبادة في غير موضعها، وقيل بتعاطي أسباب هلاكها، وقيل برضاكم فعل السامري في اتخاذه العجل ولم تنكروا عليه، ويحتمل أن تكون الجملة غير حال، بل إخبار من الله أنهم ظالمون: أي سجيتهم الظلم وهو وضع الأشياء في غير محلها...››[1] وكون حالهم ظالمين جاء وصفهم بالظلم في سياق جملة اسمية تدل على الثبوت ‹‹ والجملة الاسمية في موضع الحال، ومتعلق (الظلم) الإشراك، ووضع العبادة في غير موضعها، وقيل: الكف عن الاعتراض على ما فعل السامري وعدم الإنكار عليه- وفائدة التقييد بالحال- الإشعار بكون الاتخاذ- ظلما- بزعمهم أيضا لو راجعوا عقولهم بأدنى تأمل، وقيل: الجملة غير حال بل مجرد إخبار أن سجيتهم الظلم وإنما راج فعل السامري

[1] : البحر المحيط؛ الأندلسي، ج1، ص: 359.

عندهم لغاية حمقهم وتسلط الشيطان عليهم- كما يدل على ذلك سائر أفعالهم- ...››[1] فوصفهم الله سبحانه وتعالى بالظلم تأكيداً ‹‹ ›› وقوله وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ›› حال مقيدة "لاتخذتم" ليكون الاتخاذ مقترنا بالظلم من مبدئه إلى منتهاه وفائدة الحال الإشعار بانقطاع عذرهم فيما صنعوا وأن لا تأويل لهم في عبادة العجل أو لأنهم كانوا مدة إقامتهم بمصر ملازمين للتوحيد محافظين على وصية إبراهيم ويعقوب لذريتهما بملازمة التوحيد فكان انتقالهم إلى الإشراك بعد أن جاءهم رسول انتقالا عجيباً فلذلك كانوا ظالمين في هذا الصنع ظلما مضاعفا فالظاهر أن ليس المراد بالظلم في هاته الآية الشرك والكفر وإن كان من معاني الظلم في اصطلاح القرآن لظهور أن اتخاذ العجل ظلم فلا يكون للحال معه توقع...››[2].

رأى الأندلسي والألوسي أن الظلم سجيتهم وطبعهم، ورآ بأن الظلم هو وضع العبادة في غير موضعها أو باتباع أمر السامري، ورأى الطاهر بن عاشور أن الظلم لا يقصد به الكفر والشرك بالله.

جاء لفظ الظلم في الآية الكريمة جمعا لاسم فاعل مهمل العين، نكرةً مجرداً من (ال) التعريف، وجاء دالاً على الحال، وهذا لكونه واقعاً في جملة حالية، هذا من حيث الدلالة الزمنية، ومن حيث الدلالة على الحدوث والثبوت فهو دال على الثبوت، وهذا لأن الكفر بالله والإشراك به طبع فيهم.

والسؤال الذي يطرح نفسه ما مناسبة صيغة الفاعل للسياق الواردة فيه ؟

[1] : روح المعاني؛ الألوسي، ج1، ص: 258.

[2] : التحرير والتنوير؛ الطاهر بن عاشور، ج1، ص: 500- 501.

والجواب عن هذا يكون: ناسب اسم الفاعل السياق الذي وجد فيه من أوجه نذكر منها:

أولاً: كون اسم الفاعل يجيء للوصف فجاء واصفاً حالهم وطبعهم وسجيتهم الظالمة.

ثانيا: كونه جاء في سياق جملة اسمية الدالة على الثبوت، فناسب اسم الفاعل الدال على الثبوت السياق الذي جاء فيه.

2_﴿لَيۡسَ لَكَ مِنَ ٱلۡأَمۡرِ شَيۡءٌ أَوۡ يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ أَوۡ يُعَذِّبَهُمۡ فَإِنَّهُمۡ ظَٰلِمُونَ﴾ [آل عمران:128].

إن الله سبحانه وتعالى يخبر رسوله صلى الله عليه وسلم أنه لا يملك توبة الظالمين أو تعذيبهم فهذا أمر الله إن شاء عذبهم وإن شاء تاب عليهم ‹‹ (فَإِنَّهُمۡ ظَٰلِمُونَ) ... نعم حمله على التعذيب الدنيوي أوفق بالمعنى الذي ذكره الفراء. وابن الأنباري لأن التشفي في الغالب إنما يكون في الدنيا ونظم التوبة والتعذيب الأخروي في سلك العلة الغائبة للنصر المترتبة عليه في الوجود من حيث أن قبول توبتهم فرع تحققها الناشيء من علمهم بحقية الاسلام بسبب غلبة أهله المترتبة على النصر الذي هو الآيات الغر المحجلة وأن تعذيبهم المذكور شيء مسبب على إصرارهم على الكفر بعد تبين الحق على الوجه المذكور...››[1]

وقدم الرازي في شرح هذه الآية احتمالات نذكر منها ‹‹ قوله تعالى (فَإِنَّهُمۡ ظَٰلِمُونَ) جملة مستقلة، إلا أن المقصود من ذكرها تعليل حسن التعذيب، والمعنى: أو يعذبهم فإنه إن عذبهم

[1]: روح المعاني؛ الألوسي، ج4، ص: 51-52.

إنما يعذبهم لأنهم ظالمون››[1]، وإن شاء غفر لهم، فالله يعذب من يشاء ويغفر لمن يشاء فهذا في قول الله تعالى:

‹‹﴿أَوۡ يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ أَوۡ يُعَذِّبَهُمۡ فَإِنَّهُمۡ ظَٰلِمُونَ﴾ تفسير بين لمن يشاء، فإنهم المتوب عليهم أو الظالمون، ولكن أهل الأهواء والبدع يتصامون ويتعامون عن آيات الله تعالى فيخبطون خبط عشواء...››[2]

اتفق الألوسي والرازي والأندلسي أن سبب ظلمهم إصرارهم على الكفر والظلم.

جاء لفظ الظلم اسماً فاعلاً نكرة مهمل العين، دالاً على الثبوت، ودال على الاستقبال زمنياً.

ناسب اسم الفاعل السياق الذي جاء فيه حيث أن الله وصفهم بفعل الظلم لشركهم به وكفرهم بالله وما دل على ذلك كونه جاء في سياق جملة اسمية توكيدية، فجاء باسم الفاعل ليدل بذلك على ثبوتهم على الكفر والعصيان.

3_﴿وَمَا لَكُمۡ لَا تُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلۡمُسۡتَضۡعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلۡوِلۡدَٰنِ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا وَٱجۡعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا وَٱجۡعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرٗا﴾ [النساء:75].

إن الله سبحانه وتعالى يأمر المسلمين بالقتال في سبيله بأسلوب استفهامي، نصرة للمستضعفين الذين ظُلِمُوا بمكة، التي وصفها الله سبحانه تعالى بالظالم أهلها ‹‹ فإن قلت: لم ذَكَّر الظالم وموصوفه مؤنث؟ قلتُ: هو وصف للقرية إلا أنّه مسند إلى أهلها، فأعطي

[1]: مفاتيح الغيب؛ الرازي، ج8، ص: 240.

[2]: البحر المحيط؛ الأندلسي، ج3، 57.

إعراب القرية لأنه صفتها، وذكر لإسناده إلى الأهل، كما تقول: من هذه القرية التي ظلم أهلها؟ ولو أنثت فقيل: الظالمة أهلها لجاز، لا لتأنيت الموصوف، ولكن لأنّ الأهل يذكر ويؤنث. فإن قلت: هل يجوز من القرية الظالمين أهلها؟ قلت: نعم كما تقول: التي ظلموا أهلها، على لغة من يقول: أكلوني البراغيث. ومنه ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾››[1]، وإن العلماء والمفسرين ‹‹... تكلموا في جريان الظالم وهو مذكر على القرية وهو مؤنث، وهذا واضح في النحو، وقال الزمخشري: لو أنث فقيل: الظالمة، أو جمع فقيل: الظالمين، وأجاب عن ذلك وهذا لم يقرأ به، فيحتاج إلى الكلام فيه. ولو تعرضنا لما يجوز في العربية في تراكيب القرآن لطال ذلك وخرجنا به عن طريقة التفسير. ووصف أهلها بالظلم إما لإشراكهم وإما لما حصل منهم من شدة الوطأة على المؤمنين وإذلالهم...››[2]، والله وصف في كثير من الآيات القرية بالظالم أهلها ‹‹ وقوله: ﴿ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا﴾ خفض ﴿ٱلظَّالِمِ﴾ لأنه نعت للأهل فلما أعاد الأهل على القرية كان فعل ما أضيف إليها بمنزلة فعلها كما تقول: مررت بالرجل الواسعة داره، وكما تقول: مررت برجلٍ حَسَنةٍ عينُه. وفي قراءة عبد الله: «أخرجنا من القرية التي كانت ظالمة» . ومثله مما نسب الظلم إلى القرية وإنما الظلم لأهلها في غير موضع من التنزيل. من ذلك ﴿وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا﴾ ومنه قوله: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ معناه: سل أهل القرية.››[3]

[1]: الكشاف؛ الزمخشري، ج5، ص: 247.

[2]: البحر المحيط؛ الأندلسي، ج3، ص: 308.

[3]: معاني القرآن؛ الفراء، ج1، ص: 277.

قام الزمخشري بالتعليل النحوي، في سبب تذكير الظالم وهو صفة لمؤنث وهي القرية وقام الأندلسي بطرح نفس المسألة، مع تقديم قول الزمخشري في جواز تأنيث الظالم أو جمعه (ظالمة) (ظالمين)، والرد عليه بأنه لم يقرأ به، ويحتاج لكلام كبير في العربية، مع شرح سبب وصفهم بالظلم. وأما الفراء فقام كذلك بالتحليل النحوي، وسبب خفض الظالم ويتفق مع الزمخشري في تقدير الجملة (القرية التي ظلم أهلها)، وإعطاء الفراء أمثلة على ذلك، وقدم قراءة من القراءات التي جاء فيها لفظ الظلم مؤنثاً (ظالمة)، وإعطاء نماذج من الآيات القرآنية التي فيها الظلم منسوبٌ للقرية، والأصل للأهل.

جاء لفظ الظلم اسم فاعل مشدد العين، معرفاً بالألف واللام، دالاً على زمن الحال والاستقبال لأنه في سياق الدعاء، وكذلك يدل على الماضي، ومن حيث دلالة الحدوث والثبوت هو دال على الثبوت.

والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا جاء اسم فاعل وليس فعلاً ؟

جاء في سياق هذه الآية الكريمة اسم الفاعل دالاً على الوصف وثبوته، ولم يجيء فعلاً لأن الفعل يتغير ويتجدد ‹‹ وبيانه، أن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يَقْتضَي تجدُّدَه شيئاَ بعد شيء. وأما الفعل فموضوعه على أنّه يقتضي تجدُّدَ المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء. فإذا قلت: ‹‹ زيد منطلق››، فقد أثبت الانطلاق فعلاً له من غير أن تجعله يتجدَّد ويحدُث منه شيئاً فشيئاً... فإذا قلت: ‹‹ زيد هاهو ذا ينطلق››، فقد زعمت

أن الانطلاق يقع منه جُزْءاً فجزءاً، وجعلته يُزاوله ويُزَجِّيه.››[1]، وعليه فكون الاسم يثبت به الوصف جاء هنا اسم الفاعل الدال على ثبوت الوصف مناسباً لهذا السياق.

4_﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَۘ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَإِنَّهُۥ مِنۡهُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [المائدة: 51].

إن الله سبحانه وتعالى في الآية الكريمة ينهي المومنين عن اتخاذ اليهود والنصارى حلفاء على حساب أهل الإيمان، ومن يتخذهم أولياء فهم ظالمون ‹‹ وجملة ‹‹إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ›› تذييل للنّهي، وعموم القوم الظّالمين شمل اليهود والنّصارى، وموقع الجملة التذييلية يقتضي أنّ اليهودّ والنّصارى من القوم الظّالمين بطريق الكناية. والمراد بالظّالمين الكافرون.››[2] إن موالاة الكافرين يترتب عليه غضب الله وعقابه فـ‹‹﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ يعني: الذين ظلموا أنفسهم بموالاة الكفر يمنعهم الله الطاقة ويخذلهم مقتاً لهم.››[3] ويعني كذلك ‹‹﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ أنفسهم بموالاة الكفار. أو المؤمنين بموالاة أعدائهم، تعليل وآخر على ما قيل: يتضمن عدم نفع موالاة الكفرة بل ترتب الضرر عليها، وقيل: هو تعليل لكون من يتولاهم منهم أي لا يهديهم إلى الإيمان بل يخليهم وشأنهم فيقعون

[1]: دلائل الإعجاز؛ عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، ص: 174.

[2]: التحرير والتنوير؛ الطاهر بن عاشور، ج6، ص: 231.

[3]: الكشاف؛ الزمخشري، ج6، ص: 294.

في الكفر والضلالة، وإنما وضع المظهر موضع ضميرهم تنبيهاً على أن توليهم ظلم لما أنه تعريض للنفس للعذاب الخالد ووضع للشيء في غير موضعه.››[1]

شرح الطاهر بن عاشور معنى (الظالمين) بالكافرين، ويشمل اليهود والنصارى عن طريق الكناية، وشرح الزمخشري معنى الظلم بتولي المومنين للكفار وما يترتب على هذا وبين الألوسي أن الله سبحانه وتعالى علل للمومنين أن موالاتهم للكفرة لا ينفعهم بل يضرهم.

جاء لفظ الظلم اسماً فاعلاً مشدد العين، معرفاً بالألف واللام، ودل دلالة زمنية على الاستقبال هذا لأنه في سياق النهي، ومن حيث الدلالة على الحدوث والثبوت دال على الثبوت.

لماذا اسم الفاعل بدلاً من فعل الماضي (الذين ظلموا) ؟

جاء في سياق هذه الآية الكريمة اسماً فاعلاً دالاً على الوصف وثبوته، ولم يجيء فعلاً لأن الفعل يتغير ويتجدد، فلو فرضنا أنها (الذين ظلموا)، لكان موضوع الظلم يتجدد شيئا فشيئا ويتغير فهذا الوصف لا يليق لليهود والذين يولونهم، بل الوصف الذي يدل على الثبوت هو الأليق لهم، فلهذا ناسب اسم الفاعل السياق الذي جاء فيه.

3_ أفعل التفضيل:

[1]: روح المعاني؛ ج6، ص: 157.

1_ ﴿أَمۡ تَقُولُونَ إِنَّ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطَ كَانُواْ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰۗ قُلۡ ءَأَنتُمۡ أَعۡلَمُ أَمِ ٱللَّهُۗ وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ﴾ [البقرة:140].

وفي سياق زعم اليهود أن إبراهيم وأبناءه كانوا هوداً أو نصارى، وصفهم الله بأنهم الأظلم بفعلهم الشنيع، فقوله: ‹‹ ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ﴾ إنكار لأن يكون أحد أظلم ﴿مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً﴾ ثابتة ﴿عِندَهُۥ﴾ واصلة ﴿مِنَ ٱللَّهِۗ﴾ إليه وهي شهادته تعالى لإبراهيم عليه السلام بالحنيفية والبراءة عن اليهودية والنصرانية حسبما تلى آنفا... والمعنى لا أحد أظلم من أهل الكتاب- حيث كتموا هذه الشهادة وأثبتوا نقيضها بما ذكر من الافتراء- والجملة تذييل يقرر ما أنكر عليهم من ادعاء اليهودية والنصرانية وتعليق الأظلمية بمطلق الكتمان للإيماء إلى أن مرتبة من يردها ويشهد بخلافها في الظلم خارجة عن دائرة البيان، أو لا أحد- أظلم منا لو كتمنا هذه- الشهادة-››[1]، فكتمانهم للشهادة كان سبباً في ظلمهم ‹‹ ﴿ وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ﴾ أي: كتم شهادة الله التي عنده أنّه شهد بها وهي شهادته لإبراهيم بالحنيفية ويحتمل معنيين: أحدهما: أنّ أهل الكتاب لا أحد أظلم منهم لأنّهم كتموا هذه الشهادة وهم عالمون بها. والثاني: إنا لو كتمنا هذه الشهادة لم يكن أحد أظلم منا، فلا نكتمها، وفيه تعريض بكتمانهم شهادة الله لمحمد صلى الله عليه وسلم بالنبوة في كتبهم وسائر شهاداته، ومن قوله شهادة عنده من الله مثلها في قولك: هذه شهادة مني لفلان، إذا شهدت له. ومثله: براءة من الله

[1]: روح المعاني؛ الألوسي، ج1، ص: 400.

ورسوله.››[1]، ففي هذا السياق بين الله سبحانه وتعالى حقيقةً أخفاها اليهود على عوامهم ‹‹ وقد استفيد من التقرير في قوله ‹‹ قُلۡ ءَأَنتُمۡ أَعۡلَمُ أَمِ ٱللَّهُۗ ›› أنه أعلمهم بأمر جهلته عامتهم وكتمته خاصتهم ولذلك قال ‹‹ وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَٰدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِۗ ›› يشير إلى خاصة الأحبار والرهبان الذين تركوا عامة أمتهم مسترسلين على عقائد الخطأ والغرور والضلالة وهم ساكتون لا يغيرون عليهم إرضاء لهم واستجلابا لمحبتهم وذلك أمر إذا طال على الأمة تعودته ››[2].

بين الألوسي في شرحه أنه لا أظلم ممن كتم شهادة الله لسيدنا إبراهيم عليه السلام بالحنيفية، وفسر الزمخشري نفس التفسير إلاَّ أنه احتمل معنيين: الأول: كتمان اليهود للشهادة التي وصفوا بسببها أنهم الأظلم، والثاني: في حال كتماننا لهذه الشهادة فلا أحد أظلم منا، أما الطاهر بن عاشور فيرى بأن هذه الآية كشفت عن إخفاء خاصة اليهود الحقيقة على عوامهم.

جاء لفظ الظلم هنا بصيغة المفاضلة، (أظلم) وتكون المفاضلة للمشاركة سواءاً للإيجاب أو السلب، أو الزيادة أو النقصان، وجاء هنا اسم التفضيل سلباً دالاً على النقصان.

فناسب اسم التفضيل السياق الذي جاء فيه حيث أن صيغة التفضيل ناسبت جرمهم الكبير وهو كتمان الحق والشهادة لسيدنا إبراهيم بالحنفية، وهو وصف ثابت لهم.

[1]: الكشاف؛ الزمخشري، ج1، ص: 100.

[2]: التحرير والتنوير؛ الطاهر بن عاشور، ج1، ص: 747.

وكذلك من حيث أنه واقع في جملة التذييل ‹‹... والجملة تذييل يقرر ما أنكر عليهم من ادعاء اليهودية والنصرانية وتعليق الأظلمية بمطلق الكتمان للإيماء إلى أن مرتبة من يردها ويشهد بخلافها في الظلم خارجة عن دائرة البيان...››[1] وجملة التذييل ‹‹ ... تعقيب جملة بجملة أخرى مُستقلَّة تشتمل معناها تأكيداً لها ﴿وَقُلۡ جَآءَ ٱلۡحَقُّ وَزَهَقَ ٱلۡبَٰطِلُۚ إِنَّ ٱلۡبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقٗا﴾ [الإسراء: 81.]››[2]، وكون جملة التذييل للتأكيد، فأتت هنا لتأكد جرمهم الكبير.

2_ ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوۡ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الأنعام: 21].

ومن أكثَرُ ظلماً وكذباً وجرماً ممن افترى على الله كذباً، وكذب بآيات الله وما جاء به ؟ ‹‹ ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ بادعائه أن له جل شأنه شريكا وبقوله الملائكة بنات الله، وهؤلاء شفعاؤنا عند الله، وَعُدَّ من ذلك وصفُ النبي عليه الصلاة والسلام الموعود في الكتابين بخلاف أوصافه. والاستفهام للاستعظام الادعائي. والمشهور أن المراد إنكار أن يكون أحد أظلم ممن فعل ذلك أو مساويا له... ﴿الظَّٰلِمُونَ (21)﴾ من حيث أنهم ظالمون فكيف يفلح الأظلم من حيث أنه أظلم.››[3]، فالذين كذبوا الله وما جاء به الله رغم الحجة والبرهان حل عليهم غضب الله وعقابه ‹‹﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوۡ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ ومن أظلم ممن افترى على الله كذبا أو كذب بآياته إنه لا يفلح

[1]: روح المعاني؛ الألوسي،ج1، ص: 400.

[2]: جواهر البلاغة؛ السيّد أحمد الهاشمي، ضبط وتدقيق وتوثيق: يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، صيدا– بيروت، ص: 204– 205.

[3]: روح المعاني؛ الألوسي، ج7، ص: 120–121.

الظالمون، تقدم الكلام على ومن أظلم، والافتراء الاختلاف، والمعنى لا أحد أظلم ممن كذب على الله أو كذب بآيات الله. قال الزمخشري: جمعوا بين أمرين متناقضين فكذبوا على الله بما لا حجة عليه، وكذبوا بما ثبت بالحجة البينة والبرهان الصحيح... ﴿لَايُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ لا يظفرون بمطالبهم في الدنيا والآخرة، بل يبقون في الحرمان والخذلان. ونفى الفلاح عن الظالم فدخل فيه الأظلم والظالم غير الأظلم وإذا كان هذا لا يفلح فكيف يفلح الأظلم؟››[1] وهو الأكثر جرماً، فـ‹‹ عطف على جملة ‹‹ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ››. فالمراد بهم المشركون مثل قوله: ‹‹وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذۡكَرَ فِيهَا ٱسۡمُهُۥ›› وقد تقدم نظيره في سورة البقرة. والمراد بافترائهم عقيدة الشرك في الجاهلية بما فيها من تكاذيب، وبتكذيبهم الآيات تكذيبهم القرآن بعد البعثة. وقد جعل الآتي بواحدة من هاتين الخصلتين أظلم الناس فكيف بمن جمعوا بينهما.وجملة ‹‹ إِنَّهُۥلَايُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ›› تذييل، فلذلك فصلت، أي إذا تحقّق أنّهم لا أظلم منهم فهم غير مفلحين، لأنّه لا يفلح الظالمون فكيف بمن بلغ ظلمه النهاية فاستغنى بذكر العلّة عن ذكر المعلول.››[2]

اتفق الشراح على أن (الظالمون) لا يفلحون، وإذا كان لا يفلح الظالم فكيف بالأظلم، ورأى الألوسي أن الأظلم من ادعى لله شريكاً، وقوله الملائكة بنات الله، والاستفهام للاستعظام وبين الأندلسي أنه لا أحد أظلم ممن كذب على الله أو عن الله مستدلاً بقول الزمخشري

[1]: البحر المحيط؛ الأندلسي، ج4، ص: 97- 98.

[2]: التحرير والتنوير؛ الطاهر بن عاشور، ج7، ص: 172.

وبين الطاهر بن عاشور في سبب وصفهم الأظلم بافترائهم عقيدة الشرك، وتكذيبهم للقرآن الكريم.

جاء في هذه الآية لفظان للظلم بصيغتين مختلفتين صيغة أفعل التفضيل (أظلم) وصيغة اسم الفاعل (الظالمون)، وجاء اسم الفاعل مشدد العين معرف بالألف واللام، ومن المعلوم أن صيغة التفضيل تجيء للمشاركة للدلالة على الزيادة أو النقصان، للإيجاب أو السلب، وجاء اسم التفضيل هنا للسلب والنقصان في وصف الكاذبين في القول عن الله سبحانه وتعالى، ودلالة اسم التفضيل هي الثبوت، أما اسم الفاعل فجاء للدلالة على الحال والاستقبال من حيث الدلالة الزمنية، أما من حيث الحدوث والثبوت فهو دال على الثبوت وهذا لكونه جاء في جملة التذييل التي تجيء للتأكيد، فهو جاء لتأكيد حال الكاذبين الظالمين.

ما مناسبة الصيغتان للسياق ؟

ناسبت كلا الصيغتين السياق الذي جاءتا فيه، فناسب أفعل التفضيل هذا السياق لضخامة الجرم وشناعته فاستحقوا بذلك الوصف بصيغة التفضيل، ولا يمكن أن تليق صيغة أخرى في هذا المقام، وناسب اسم الفاعل السياق الذي جاء فيه لكونه وصفاً دالاً على الثبوت، ولكونه جاء في سياق جملة تأكيدية للجملة السابقة؛ أي في جملة التذييل، ووصف هذا الجرم الكبير لا يليق به إلا اسم الفاعل الذي يصف عملهم البشع وصفاً ثابتاً، ثبوتاً مطلقاً، فلا يليق به الفعل الذي يتغير ويتجدد.

ثالثاً: نفيه عن الله تعالى: ويدخل ضمن هذا الصنف كل صفة ينفيها الله سبحانه وتعالى عن نفسه، ويصنفها العلماء بالصفات السلبية؛ أي الصفات السلبية التي ينفيها الله سبحانه وتعالى عن نفسه.

1_ المصدر:

﴿تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ نَتۡلُوهَا عَلَيۡكَ بِٱلۡحَقِّۗ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمٗا لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: 35].

الله سبحانه وتعالى وعد عباده بالعدل بينهم، فنفى الظلم على نفسه بقوله: ‹‹ ‹‹ وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمٗا لِّلۡعَٰلَمِينَ ›› أي لا يريد أن يظلم النَّاس ولو شاء ذلك لفعله، لكنَّه وعَد بأن لا يظلم أحداً فحقّ وعدُه... وجيء بالمسند فعلا لإفادة تقوية الحكم، وهو انتفاء إرادة ظلم العالمين عن الله تعالى، وتنكير (ظلما) في سياق النَّفي يدلّ على انتفاء جنس الظلم عن أن تتعلّق به إرادة الله، فكل ما يعدّ ظلماً في مجال العقول السليمة منتف أن يكون مراد الله تعالى.››[1]، فالله سبحانه وتعالى عادل بين عباده وعادل في تشريعه وأحكامه ‹‹ ﴿وَمَا ٱللَّهُ يُرِيدُ ظُلۡمٗا﴾ فيأخذ أحداً بغير جرم أو يزيد في عقاب مجرم أو ينقص من ثواب محسن ونكر ظلماً. ﴿لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ على معنى ما يريد شيئاً من الظلم لأحد من خلقه، فسبحان من يحلم عمن يصفه بإرادة القبائح والرضا بها.››[2]، وأخبر الله ‹‹... تعالى أنه لا يريد الظلم، وإذا لم يرده لم يقع منه لأحد، فما وقع منه تعالى من تنعيم قوم وتعذيب آخرين ليس من باب الظلم، والظلم وضع الشيء في غير موضعه... والفاعل محدوف مع المصدر، التقدير: ظلمه والعائد هو

[1]: التحرير والتنوير؛ الطاهر بن عاشور، ج4، ص: 47.

[2]: الكشاف؛ الزمخشري،ج4، ص: 188.

ضمير الله تعالى، أي: ليس الله مريداً أن يظلم أحداً من العالمين، ونكر ظلماً، لأنه في سياق النفي فهو يعم، وقيل: المعنى أنه لا يريد ظلم العالمين بعضهم لبعض...››[1].

اتفق المفسرون على أن الله ينفي عن نفسه الظلم، ورأى الطاهر بن عاشور وأبو حيان الأندلسي أن وقوع المصدر نكرة في سياق النفي يراد به العموم؛ أي نفي كل جنس الظلم، وشرح الزمخشري هذه الآية شرحاً دلالياً.

جاء في هذه الآية الكريمة لفظ الظلم مصدراً نكرةً، وناسب المصدر السياق الذي جاء فيه حيث إن الله سبحانه تعالى يريد نفي جنس الظلم عنه بتاتاً لهذا جاء بالمصدر الذي يجيء للعموم، وجاء بالنكرة في سياق النفي مما دل على عموم المعنى؛ أي نفي جنس الظلم نهائيا على الله سبحانه وتعالى.

2_ الفعل:

1_ ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [آل عمران: 161].

إن المنافقين اتهموا رسول الله صلى الله عليه وسلم بالغلول في تقسيم الغنائم في غزوة بدر، فرد الله سبحانه وتعالى عليهم بهذه الآية الكريمة، فقال تعالى: ‹‹ ﴿وَهُمْ﴾ أي كل الناس المدلول عليهم بكل نفس ﴿لَا يُظْلَمُونَ﴾ أي لا ينقص بمقتضى الحكمة والعدل ثواب مطيعهم

[1]: البحر المحيط؛ الأندلسي، ج3، ص: 29.

ولا يزاد عقاب عاصيهم.››[1] وجاءت هذه الآية الكريمة لتبين أن النبوة تنافي الغلول، ويبرأ الله سبحانه وتعالى رسوله صلى الله عليه وسلم وينبه على عصمة نبيه، وأن النبوة والغلول متنافيان، ليكون مبالغة في النهي لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيما روي عليه أنه بعث طلائع فغنمت فقسم الغنائم ولم يقسمها للطلائع فنزلت هذه الآية؛ أي: ما كان لنبي أن يعطي قوماً ويمنع آخرين، وتوفى كل نفس ما كسبت خيراً أم شراً، وهم لا يظلمون: يعني أن الله يعدل بينهم في الجزاء كل قدر كسبه.[2] فعدل الله سبحانه وتعالى بين الأنفس في الحساب ‹‹﴿ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ هذه جملة معطوفة على الجملة الشرطية لما ذكر من مسألة الغلول، وما يجري لصاحبها يوم القيامة. ذكر أن ذلك الجزاء ليس مختصاً بمن غل، بل كل نفس توفى جزاء ما كسبت من غير ظلم،، فصار الغال مذكوراً مرتين، مرّة بخصوصه، ومرّة باندراجه في هذا العام، ليعلم أنه غير متخلص من تبعه ما غل، ومن تبعة ما كسب من غير الغلول.››[3]

قام الألوسي بشرح معنى (لَا يُظْلَمُونَ) بالعدل في حساب النفس إن خيراً فخير، وإن شراً فشر، ورأيا كذلك (الزمخشري والأندلسي) نفس الرؤية، وذكر الزمخشري أن الله دَافَع على نبيه ونبه على عصمته صلى الله عليه وسلم، ورأى الأندلسي أن الغالّ ذكر مرتين فمرة تحت عموم النفس، وأخرى ذكراً خاصاً.

[1]:روح المعاني؛ الألوسي، ج4، ص: 111.

[2]: ينظر: الكشاف؛ الزمخشري، ج4، ص: 203.

[3]: البحر المحيط؛ الأندلسي، ج3، ص: 107.

جاء لفظ الظلم (فعلاً مضارعاً) مبنياً للمجهول، دالاً على الاستقبال، وعلى الاستمرار والتجدد لكون الله سبحانه وتعالى يحاسب كل نفس مما كسبت في استمرار وتجدد.

ما ماسبة الفعل لسياق الذي جاء فيه ؟

ناسب الفعل السياق الذي جاء فيه كونه:

أولاً: بني الفعل للمجهول وهذا لأنه عند حدف الفاعل يصرف الذهن بالاهتمام بالحدث الواقع ‹‹ فإذا ثبت بهذا كله قوة عنايتهم بالفضلة حتى ألغُوا حديث الفاعل معها، وبنُوا الفعل لمفعوله فقالوا: ضُرب زيد– حَسُنَ... ونحوه قوله تعالى: ‹‹إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا››، وقوله تعالى: ‹‹ وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا››... فقد عُلِم أن الغرض بذلك في جميعه أنَّ الإنسان مخلوق ومضعوف، وكذلك قولهم: ضُرب زيد إنما الغرض منه أن يُعلم أنه منضرب وليس الغرض من الذي ضربه...››[1]، فالله سبحانه وتعالى يوجه عقول البشر للتركيز على أنه في ذلك اليوم ذي المشهد العظيم غير مظلومين، وأن الله سبحانه وتعالى عدل في حسابه.

ثانياً: جاء مبنيا للمجهول لأنه سبق الفعلَ فعل مبني للمجهول (تُوَفَّ) فناسب الفعل السياق مناسبة ما يسمى بالفاصلة القرآنية.

2_ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةٗ يُضَٰعِفۡهَا وَيُؤۡتِ مِن لَّدُنۡهُ أَجۡرًا عَظِيمٗا﴾ [النساء:40].

[1]: المحتسب؛ ابن الجني، تح: علي النجدي ناصف وآخرون، دار سركين، ط2، 1406هـ– 1986م، ج1، ص: 66.

إن الله سبحانه وتعالى ينفي عن نفسه الظلم في سياق آخر، حيث يقول: ‹‹﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ﴾ ... أي ظلما قدر مثقال ذرة فحذف المصدر وصفته، وأقيم المضاف إليه مقامهما، أو مفعول ثان ليظلم أي لا يظلم أحدا أو لا يظلمهم مثقال ذرة... وذكر الراغب أن الظلم عند أهل اللغة وضع الشيء في غير موضعه المختص به إما بنقصان أو بزيادة أو بعدول عن وقته أو مكانه، وعليه ففي الكلام إشارة إلى أن نقص الثواب وزيادة العقاب لا يقعان منه تعالى أصلا، وفي ذلك حث على الإيمان والإنفاق بل إرشاد إلى أن كل ما أمر به مما ينبغي أن يفعل وكل ما نهي عنه مما ينبغي أن يجتنب. ››[1]، إن الله سبحانه وتعالى منزه عن الظلم قليله قبل كثيره فـ‹‹ ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةٗ يُضَٰعِفۡهَا وَيُؤۡتِ مِن لَّدُنۡهُ أَجۡرًا عَظِيمٗا﴾ ...، بين أن الله منزه عن الظلم القليل، بله الظلم الشديد فالكلام تعريض بوعيد محذوف هو من جنس العقاب، وأنه في حقهم عدل، لأنهم استحقوه بكفرهم، وقد دلت على ذلك المقدر أيضا مقابلته بقوله: وإن تك حسنة ولما كان المنفي الظلم، على أن (مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ) تقدير لأقل ظلم، فدل على أن المراد أن الله لا يؤاخذ المسيء بأكثر من جزاء سيئته.››[2]، إن الله سبحانه وتعالى عدل مع خلقه فيحاسب كل نفس مما كسبت فالله ‹‹... يمهد لمشهد القيامة، بأن الله لا يظلم مثقال ذرة.. وإذن فهو العدل المطلق الذي لا يميل ميزانه قيد شعرة.. وأنه يضاعف الحسنات ويؤتي فضلاً عنها أجراً من لدنه عظيماً..

[1]: روح المعاني؛ الألوسي، ج5، ص: 31-32.

[2]: التحرير والتنوير؛ الطاهر بن عاشور، ج5، ص: 55.

فهي الرحمة إذن لمن يستحقون الرحمة؛ والفضل المطلق لمن كانوا يرجون الفضل بالإيمان والعمل...››[1]

شرح الألوسي الآية الكريمة مستخدماً الشرح النحوي وكذا الشرح الدلالي، مع ذكر التعريف الإصطلاحي للظلم، أما بالنسبة للطاهر بن عاشور وسيد قطب فشرحاها شرحاً دلالياً.

جاء لفظ الظلم فعلاً مضارعاً دالاً على الاستمرار والتجدد، والتغيير.

إن نفي الظلم هنا متعلق بحساب الله للبشر التعلق المعنوي أو الدلالي، وبيان معنى هذه الآية الكريمة نجده في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: ‹‹ إن الله لا يظلم المؤمن حسنة، يثاب عليها الرزق في الدنيا، ويجزي بها في الآخرة، وأما الكافر فيطعم بها في الدنيا فإذا كان يوم القيامة لم تكن له حسنة ››، فالحساب من الله سبحانه وتعالى متجدد متغير فجاء نفي الظلم هنا بصيغة الفعل المضارع الذي يفيد التغيير والتجدد، ومناسبة الصيغة للسياق الذي وجدت فيه كون الفعل حركياً متغيراً فكذلك الحساب هنا حركي متغير، فالله يحاسب كل امرئ على قدر عمله وكسبه.

[1]: في ظلال القرآن؛ سيد قطب، ج5، ص: 662.

3_ صيغة المبالغة:

﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيۡسَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾ [آل عمران: 182].

عندما أمر الله سبحانه وتعالى رسوله صلى الله عليه وسلم بأخذ المال من اليهود قالت اليهود بأن الله فقير ونحن أغنياء، كونه يأخذ منهم مالاً، فتوعدهم الله سبحانه وتعالى بعذاب شديدٍ لقولهم وقتلهم الأنبياء ‹‹ فإنْ قلتَ: فلم عطف قوله: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيۡسَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾ على ما﴿قَدَّمَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾، وكيف جعل كونه غير ظلام للعبيد شريكا لاجتراحهم السيئات في استحقاق التعذيب! قلت: معنى كونه غير ظلام للعبيد أنه عادل عليهم ومن العدل أن يعاقب المسيء منهم ويثيب المحسن.››[1]، فلكل امرئ يوم القيامة جزاؤه إن خيراً فخير، وإن شراً فشر فجزاءه من جنس عمله ‹‹ ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيۡسَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾ هذا معطوف على قوله: بما قدمت أيديكم أي: ذلك العقاب حاصل بسبب معاصيكم، وعدل الله تعالى فيكم، وجاء لفظ ظلام الموضوع للتكثير، وهذا تكثير بسبب المتعلق، وذهب بعضهم إلى أن فعالاً قد يجيء لا يراد به الكثرة... وقال القاضي: العذاب الذي توعد أن يفعله بهم: لو كان ظالما لكان عظيما، فنفاه على حد عظمه لو كان ثابتا...››[2]، فالذي حدث لهم من عذاب هو سبب لذنبهم العظيم الذي آتوه ‹‹﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيۡسَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ ﴾ عطف على ما قدمت فهو داخل تحت حكم باء السببية وسببيته للعذاب من حيث أن نفي الظلم يستلزم العدل المقتضي إثابة المحسن ومعاقبة المسيء- وإليه ذهب الفحول من المفسرين- وتعقبه مولانا شيخ

[1]: الكشاف؛ الزمخشري، ج4، ص: 209.

[2]: البحر المحيط؛ الأندلسي، ج3، ص: 136-137.

الإسلام بقوله: وفساده ظاهر فإن ترك التعذيب من مستحقه ليس بظلم شرعا ولا عقلا حتى ينتهض نفي الظلم سببا للتعذيب... بأنه لو كان ترك التعذيب ظلما لكان نفي الظلم سببا للتعذيب لكن ترك التعذيب ليس بظلم فنفي الظلم لا يكون سببا له، وأجيب بأن منشأ هذا الاعتراض عدم الفرق بين السبب والعلة الموجبة...››[1].

رأى الزمخشري أن آية ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيۡسَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ﴾ معطوفة على آية ﴿ قَدَّمَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾ ليبين أن العذاب الكبير الشديد الذي أصابهم هو من جراء ما اقترفت أنفسهم ورأى الأندلسي نفس الرؤية، وزاد في شرح صيغة المبالغة أنها للتكثير، ويرى بعضهم أنه لا يراد بها الكثرة، وبالنسبة للألوسي رأى أن هذه الآية الكريمة تبين السبب. فالسبب في عذابهم الشديد كثرة معاصيهم.

جاء لفظ الظلم في هذه الآية الكريمة على صيغة المبالغة (فعال) والتي يراد بها الكثرة غالباً وجاءت هنا لتبين شدة العذاب وكثرته ‹‹ وقال القاضي: العذاب الذي توعد أن يفعله بهم: لو كان ظالما لكان عظيما، فنفاه على حد عظمه لو كان ثابتا...››[2]، فناسبت صيغة المبالغة السياق الذي جاءت فيه، حيث يدل السياق على شدة الذنب وعظم كبره لهذا يترتب على هذا الذنب العظيم عذاب شديد، فشدة العذاب وضخامته، جعل الله سبحانه وتعالى ينفي على نفسه الظلم بصيغة المبالغة الدالة على الكثرة والشدة، وهذا كما قال القاضي: أن العذاب الذي توعدهم أن يفعله بهم لو كان ظالماً لكان عظيماً.

[1]: روح المعاني؛ الألوسي، ج4، ص: 142.

[2]: البحر المحيط؛ الأندلسي، ج3، ص: 136-137.

جاءت الصيغ الصرفية للفظ الظلم في الربع الأول من القرآن الكريم بعدة دلالات فجاءت بدلالة الاعتداء حيث غلب في هذه الدلالة اسم الفاعل الدال على الحدوث، وجاء فيها صيغة المصدر والفعل، ثم دلالة الشرك بالله التي غلب فيها كذلك الوصف باسم الفاعل الدل على الثبوت وهذا لأنه يصف الذات الفاعلة للظلم، كما جاء بصيغة أفعل التفضيل وهذه الصيغة تناسب الجرم الشنيع كالشرك بالله، وجاء فيها صيغة الفعل كذلك، ومن الدلالات التي وجدت في الربع الأول من القرآن الكريم هي ما ينفيه الله سبحانه وتعالى عن نفسه من صفة الظلم، ووردت في هذه الدلالة بصيغ هي المصدر، والفعل، وصيغة المبالغة.

الخاتمة

الخاتمة:

تبين لنا من خلال هذا البحث أن الصيغ الصرفية للفظي العدل والظلم تتمايز فيما بينها معنويا، حيث تتخذ كل صيغة صرفية معنى خاصاً بها متأثرة بالسياق الواردة فيه وزيادة على تأثرها بهذا السياق، فهي بدورها تؤثر في المعنى العام له، فبينهما علاقة تأثر وتأثير، وبناءً على هذه العلاقة الناشئة بين اللفظة والسياق تجيء اللفظة مناسبةً له وخادمةً للمعنى العام للسياق، ومن هنا يتبين لنا المعنى العام للآية الكريمة فيتم استنباط الحكم الشرعي أو ما جاءت به من أحكام شرعية.

ومنه فإننا في هذه المحاولة البحثية لمعرفة دلالات لفظي العدل والظلم توصلنا لمجموعة من النتائج نذكر منها:

1-جاء لفظ العدل في الربع الأول من القرآن الكريم بصيغتين: صيغة المصدر، وصيغة الفعل، وصيغة المصدر أكثر من صيغة الفعل، وصيغة المصدر النكرة أكثر من صيغة المصدر المعرفة، وصيغة الفعل المضارع أكثر من صيغة الأمر، وغلب على صيغة الفعل المضارع صيغة الجمع للفعل، وورد مرة واحدة الفعل المضارع مفردا مسنداً للنفس، ولم يذكر فعلاً ماضياً.

2- الدلالة الغالبة للفظ العدل هي دلالة الحق.

3-الصيغة الغالبة للفظ العدل في الربع الأول من القرآن الكريم، هي المصدر وقد تساوى فيها معنى الحق بمعنى الفدية في العدد، إلا أنه بمعنى الحق غلب المصدر المعرفة وبمعنى الفدية غلب المصدر النكرة.

4- كون دلالة الفدية جاءت مصدراً نكرة، فذلك لأن الفدية تمثل غالباً الجزاء، والجزاء يكون مجهولاً، وكون دلالة الحق جاءت مصدراً معرفة، فهذا لأنه مخصص بمجموعة من الصفات.

5- دلالة المصدر المعرف بـ: (ال) العهدية، تختلف عن دلالة المصدر النكرة، حيث تكون دلالة الأول مخصصة بينما تكون دلالة الثاني عامة.

6- تقترب (ال) الجنسية في المعنى من التنكير، حيث تجيء معبرة عن ماهية الشيء وهي بمعنى كل، وكل من ألفاظ العموم، ويجيء التنكير غالباً للعموم خاصة في سياقات معينة كالنفي.

7- يجيء المصدر للثبوت، ليعبر بذلك عن حالة فيها سكون.

8- يجيء الفعل في سياق الحركة، وهذه الحركة إما معنوية أو حسية ملموسة، ليعبر بذلك عن حالة فيها تغيير.

9- غلب على ألفاظ العدل في سياقات الجهاد صيغة الفعل، وهذا لأن الجهاد فيه حركة وتغيير.

10- غلب صيغة الفعل على لفظ العدل بمعنى المساواة بين الناس في المعاملة، وهذا لأنه في سياق الجهاد ذي الحركة والتغيير.

11- لم يعبر القرآن الكريم عن عدل الله تعالى باللفظ في الربع الأول، وإنما عبر عن عدله بنفي صفة الظلم عنه سبحانه.

12- جاء لفظ الظلم في الربع الأول من القرآن الكريم بعدة صيغٍ هي: صيغة اسم الفاعل والفعل، وأفعل التفضيل، وصيغة المبالغة.

13- الصيغة الغالبة لألفاظ الظلم هي صيغة اسم الفاعل، وغلب في صيغة اسم الفاعل صيغة الجمع، معرفاً بـ (ال).

14- الدلالة الغالبة لاسم الفاعل للفظ الظلم هي دلالة الشرك بالله، ومن هنا فكون الصيغة الغالبة هي اسم الفاعل، واسم الفاعل الدلالة الغالبة فيه الشرك بالله، فالدلالة الغالبة من حيث الحدوث والثبوت هي دلالة الثبوت، ومن حيث الدلالة الزمنية فالدلالة الزمنية الغالبة هي دلالة المستقبل.

15_ اسم الفاعل هو اللفظ الغالب على ألفاظ الظلم في الربع الأول من القرآن الكريم.

16- لاسم الفاعل ثلاث دلالات: الدلالة المعنوية، والدلالة الزمنية، ودلالته من حيث الحدوث والثبوت. .

17_ إن الصيغة في السياق تتعلق بمعنى معين فتجيء الصيغة مناسبة لذلك المعنى وخادمة له.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1) القرآن الكريم برواية حفص.

2) أبنية الصرف في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، مكتبة النهضة بغداد، ط1، 1965م-1385هـ

3) الأصول في النحو، ابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3: 1418هـ -1996م.

4) التحرير والتنوير، الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر.

5) تفسير البحر المحيط، الأندلسي، دراسة وتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، ط3، 2010.

6) تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تح: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ط1.

7) جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، دار الهيثم، ط1، 1426هـ-2005م.

8) جواهر البلاغة، السيّد أحمد الهاشمي، ضبط وتدقيق وتوثيق: يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت.

9) الخصائص، ابن جني، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ط1.

10) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر.

11) روح المعاني، الألوسي، إدارة الطباعة المنيرية وإحياء التراث (بيروت)

12) شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، دراسة وتحقيق: عادل عبد المنعم أبو العباس، مكتبة ابن سينا، ط1.

13) شرح الورقات، عبد الرحمان النجدي، تقديم: أحمد بن عبد الله بن حميد، دار المسلم للنشر والتوزيع، ط3، 1417هـ-1996م.

14) شرح شافية ابن الحاجب، الاستربادي، تح: محمد نور الحسن وآخران، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

15) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، دار الكوخ للطباعة والنشر، ط1.

16) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الأعجاز، يحي العلوي، دار الكتب الخديوية، مصر، ط1، 1222هـ-1914م.

17) في ظلال القرآن، سيد قطب، دار الشروق.

18) قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، اعتنى به: أبو الحسن علي بن سالم باوزير، دار الوطن للنشر، الرياض، ط1، 1420هـ-1999م.

19) الكشاف، الزمخشري، اعتنى به وخرج أحاديثه: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة (بيروت)، ط3، 1430هـ -2009م.

20) الكليات، أبو البقاء الكفوي، قابله على نسخ خطيه وأعده للطبع: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط2، 1419هـ -1998م.

21) محاضرات مسعود غريب؛ الموسم الدراسي: (2017-1018).

22) المحتسب، ابن جني، تح: علي النجدي ناصف وآخرون، دار سركين، ط2، 1406هـ-1986م.

23) المزهر، السيوطي، شرحه وضبطه: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون، دار التراث، القاهرة، ط3.

24) المستقصي في علم التصريف، عبد اللطيف محمد الخطيب، مكتبة العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 1424هـ- 2003.

25) معاني الأبنية في العربية، فاضل صالح السامرائي، دار عمار، عمان، ط2، 1428-2007م.

26) معاني القرآن، الفراء، عالم الكتب، ط3، 1403هـ-1983م.

27) معاني النحو، السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر، ط1، 1420هـ-2000م.

28) التعريفات، الشريف الجرجاني، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، ط1.

29) مقاييس اللغة، ابن فارس، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر.

30) مفاتيح الغيب، الرازي، دار الفكر، ط1، 1041هـ -1981م.

31) مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، تح: صفوان عدنان دوادي، دار القلم، دمشق، ط4، 1430هـ-2009م.

32) المفصل في علم العربية، الزمخشري، تح: فخر صالح قدارة، دار عمار، ط1، 1425هـ-2004م.

33) النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف بمصر، ط3.

الفهرس

الفهــرس

مقدمة ..... **Erreur ! Signet non défini.**

مدخل: 7

تعريف الدلالة الصرفية..... 7

تعريف الاشتقاق 7

أولا: المصدر 8

ثانيا: الفعل 12

ثالثاً: اسم الفاعل وصيغة مبالغته.....17

رابعاً: اسم التفضيل 21

الفصل الأول: ألفاظ العدل في الربع الأول من القرآن الكريم

تعريف العدل لغة و اصطلاحا.....25- 26

دلالات العدل في الربع الأول من القرآن الكريم:.....26

أولاً: الحـق 26

ثانيا: الفدية.....43

ثالثا: الشرك بالله.....53

الفصل الثاني: ألفاظ الظلم في الربع الأول من القرآن الكريم

تعريف الظلم لغة و اصطلاحا 59

دلالات الظلــم في الربع الأول من القرآن االكريم.....59

أولاً: الاعتداء (ظلم النفس الأصغر).....60

ثانياً: الكفر بالله والإشراك به (ظلم النفس الأكبر): 68

ثالثاً: نفيه عن الله تعالى 83

الخاتمة.....94

قائمة المصادر والمراجع: 98

الملخص

الملخص

الملخص:

يسعى بحث ألفاظ العدل وألفاظ الظلم في الربع الأول من القرآن الكريم لدراسة الصيغ الصرفية لهاتين اللفظتين ودلالتهما حسب السياق الذي تردان فيه، وتشمل هذه الدراسة الصيغ الصرفية من حيث الجنس والنوع ومن حيث التنكير والتعريف كالمصدر ومشتقاته والأفعال وزمنها، واسم الفاعل وصيغة المبالغة وأفعل التفضيل، هذا من حيث الجنس والنوع، أما من حيث التنكير والتعريف كالمصدر النكرة والمصدر المعرفة، فتهدف هذه الدراسة للتفريق بينهما، كما يسعى هذا البحث إلى إبراز العلاقة التفاعلية بين الصيغة الصرفية والسياق الواردة فيه ومدى فعالية هذا التأثير لإنتاج دلالة معينة، وأثر ذلك كله في السياق العام للآية القرآنية، وزيادة على هذا يهدف البحث لمعرفة مناسبة اللفظة للسياق الواردة فيه ما أمكن ذلك.

لكلمات المفتاحية: الصيغ – الدلالة – السياق – المصدر – الفعل – اسم الفاعل – اللفظة في موضعها المناسب.

Le résume

L'objective de la recherche des mots de la justice et d'injustice dan le premier quart du coran est d'étudier les formules morphologiques de ces mots et leurs signification selon la fonction de leurs contexte.

Cette étude comprend des formules morphologiques en termes de sexe et de genre et aussi en termes de définition et réflexion ;

En tan que source et ses dérives et les actions et leurs temps, le nom d'action, le nom de fabrication et les actes de préférence en termes de sexe et de genre quand bien même en termes de réflexion et de définition comme source de mal et source de connaissance.

Le but de cette étude est de les différencier autant que cela de cette recherche à mettre en évidence la relation interactive qui existe entre la formule morphologique et contexte et l'efficacité de cet effet à produire une certaine de la signification dans son contexte général du verset coranique, en plus cette recherche vise à la pertinence du mot par rapport au contexte dans lequel il est possible.

Pour les mots clés: formules - signification - contexte - source - verbe - nom de l'acteur - le mot à sa place.

Summary:

The study of the words of justice and words of injustice in the first quarter of the Holy Quran to study the morphological forms of these two words and their significance according to the context in which they appear, and this study includes morphological formulas in terms of gender and gender and in terms of reasoning and definition as the source and derivatives and deeds and time, and the name of the actor and the formula of exaggeration and preference, The aim of this study is to differentiate between them, as this research seeks to highlight the interactive relationship between the morphological formula and the context contained therein and the effectiveness of this effect to produce a certain significance, The impact of all this in the general context of the Quranic verse,

and increase this research aims to find out an appropriate term to the context contained therein as possible.

For the key words: formulas - meaning - context - source - verb - the name of the actor - the word in its proper place.

For the key words: formulas - meaning - context - source - verb - the name of the actor - the word in its proper place.